جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
علوم إنسانية

مذكرة ماستر

العلوم الإنسانية

تاريخ

تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم: أدخل رقم تسلسل المذكرة

إعداد الطالب:

مسلم عبد الرؤوف عبد الحق حرزلي

يوم: //

اجتماع العقداء العشرة أثناء الثورة التحريرية (1959-1962) دراسة في الأسباب والنتائج

لجنة المناقشة:

عبد المالك الصادق	أ. مح ب	محمد خيضر بسكرة	مشرفا و مقررا
حاجي فاتح	أ. مح ب	محمد خيضر بسكرة	مناقشا
صدراتة فضيلة	أ. مح أ	محمد خيضر بسكرة	رئيسا

السنة الجامعية : 2020-2021

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
علوم إنسانية

مذكرة ماستر

العلوم الإنسانية

تاريخ

تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم: أدخل رقم تسلسل المذكرة

إعداد الطالب:

مسلم عبد الرؤوف عبد الحق حرزلي

يوم: //

اجتماع العقداء العشرة أثناء الثورة التحريرية (1959-1962) دراسة في الأسباب والنتائج

لجنة المناقشة:

عبد المالك الصادق	أ. مح ب	محمد خيضر بسكرة	مشرفا و مقررا
حاجي فاتح	أ. مح ب	محمد خيضر بسكرة	مناقشا
صدراتة فضيلة	أ. مح أ	محمد خيضر بسكرة	رئيسا

السنة الجامعية : 2020-2021

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شـــــكـــــر وعـــرفـــان

أولا نشكر الله عزّ وجل على كل شيء، ولله الحمد حمدا كثيرا.

و إذا كان لابد من توجيه كلمة شكر فإن الذي يستحقها أولا هو الأستاذ المشرف الدكتور "**الصادق عبد المالك**" الذي لم يدخر جهدا في إمدادنا بكل ما نحتاج إليه من تجيهات و نصائح و معلومات و بعض الكتب المهمة في الموضوع التي ذللت لنا الكثير من الصعاب.

كما نتوجه بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على جهدهم في قراءة هذه المذكرة و على ملاحظاتهم و توجيهاتهم.

و إلى كل أساتذتنا الذين درسونا في الجامعة.

قـــائـــمـــة المختـــصـــرات:

- ج : جزء
- ط : الطبعة
- تر: ترجمة
- د ط : دون طبعة
- تح : تحقيق
- ع : عدد
- د س : دون سنة

- جبهة التحرير الوطني Le Front et l'Armée de libération nationale (F.L.N)
- جيش التحرير الوطني l'Armée de libération nationale (A.L.N)
- هيئة الأركان العامة L' Etat Major Général (E.M.G)
- منطقة الجزائر المستقلة La Zone Autonome d'Alger (Z.A.A)
- لجنة التنسيق و التنفيذ Le Comité de Coordination et d'exécution (C.C.E)
- المجلس الوطني للثورة le Conseil National de la révolution Algérienne (C.N.RA)
- الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية le Gouvernement provisoire de la république Algérienne (G.P.R.A)
- اللجنة الوزارية للحرب Le comité Interministériel de Guerre (C.I.G)
- هيئة الأركان الشرقية L'Etat Major de l'ouest (E.M.O)

مقدمة

عرفت الثورة الجزائرية مجموعة من الأحداث البارزة التي تعتبر منعرجا حاسما في تاريخها ونخصّ بالذكر مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م، والذي يعتبر من أهم محطات سنوات الحرب، وكذلك تأسيس الحكومة المؤقتة في 19سبتمبر1958 والذي يعتبر انتصارا سياسيا على العدو الفرنسي، هذا بالاضافة الى العديد من المحطات الايجابية التي حققها جيش وجبهة التحرير الوطني على الميدان والتي لم تخلوا من بعض المشاكل التي واجهتها والتي استدعت في أهمها الى دعوة العقداء العشرة للاجتماع لوضع حد لكل مايعكر صفو الثورة سواء بعض الخلافات الداخلية العادية وأيضا اجهاض المخططات الفرنسية الديغولية في تلك الفترة.

أطلق على هذا الاجتماع بعض التسميات كاجتماع العقداء العشرة، واجتماع المئة يوم، أو اجتماع عقداء الخارج حيث امتد من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959م وعُقد بتونس العاصمة.

1- أهمية الموضوع:

جاءَ هذا الموضوع ليبرز جانبا مهما من جوانب الثورة التحريرية وذلك من خلال الكشف عن بعض الأحداث العادية والي تحدث في أي ثورة تحررية في العالم والتي كادت أن تعطل سيرورة عمل الحكومة المؤقتة لولا تفطن القيادات العسكرية لجيش التحرير الوطني والتي استدعت العقداء للتباحث عن آليات الخروج من الحصار الذي فرضه العدو.

2- أسباب اختيار الموضوع:

كانت أسباب اختيار الموضوع موضوعية أكثر منها ذاتية وذلك من أجل معرفة بعض تفاصيل الثورة ومنها موضوع الدراسة، وماهي تفاصيل ذلك الاجتماع وأسبابه وأهم النتائج التي توصل اليها وذلك من أجل تزويد المكتبة ببحث عن تاريخ الثورة الجزائرية.

3- الإشكالية والتساؤلات الفرعية:

***الإشكالية:**

تتمثل إشكالية الموضوع فيما يلي:

ما هي ظروف و ملابسات انعقاد اجتماع العقداء العشرة ؟

***التساؤلات الفرعية:**

وتحت هذه الإشكالية تندرج جملة من التساؤلات الثانوية أهمها:

- ماهي الأسباب التي دعت لاجتماع العقداء العشرة؟

- من هم العقداء المعنيون بالاجتماع؟

- ما هي حيثياته وأهم قراراته؟

- ما هو مستقبل الثورة منذ انعقاده إلى غاية الاستقلال؟

4- منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج التاريخي الوصفي وأيضا المنهج التحليلي من خلال تحليل المعلومات التاريخية التي تم التوصل اليها من خلال المصادر و المراجع المتنوعة، والتي تخدم في مجملها موضوع البحث.

5- الخطة المعتمدة:

تم الاعتماد على الخطة التالية بعد استشارة الأستاذ المشرف:

قسّم البحث إلى أربعة فصول بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة، حيث ذكرنا في الفصل التمهيدي أوضاع الثورة قبيل اجتماع العقداء العشرة و قسمناه الى خمسة عناصر وهي: الصراع بين القادة السياسيين والعسكريين و وفاة عبان رمضان والخلاف بين الباءات الثلاث، ثم تأسيس الحكومة المؤقتة، بالإضافة إلى محاولة لعموري الانقلابية واجتماع عقداء الداخل، أما الفصل الأول فكان تحت عنوان: أسباب اجتماع العقداء العشرة 1959م بمباحث ذكر فيها المشاريع الديغولية للقضاء على الثورة ومشكلة التسليح والصراع داخل الحكومة المؤقتة، أما الفصل الثاني فكان حول حيثيات اجتماع العقداء العشرة ونتائجه وإطاره الزماني والمكاني وشروط المشاركة فيه والحاضرون في هذا الاجتماع وأهم قراراته، والفصل الثالث والأخير جاء تحت عنوان انعكاسات انعقاد اجتماع العقداء العشرة على الثورة خاصة بعد اجتماع المجلس الوطني بطرابلس والذي تم الاتفاق فيه حول تشكيل هيئة الأركان والتي تولت مسألة تنظيم وتقسيم جيش التحرير لمواجهة فرنسا عسكريا على الرغم من بعض الصعوبات التي عرفتها في تلك الفترة والتي لم تؤثر على الثورة التحريرية نظرا لروح المسؤولية التي تحلّى بها قادتها على الميدان.

6- أهم المصادر والمراجع المعتمدة:

أ- المصادر:

*علي كافي، مذكرات علي كافي " من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1954-1962).

*محمد حربي، جبهة التحرير الوطني "جبهة التحرير الأسطورة والواقع ".

ب- المراجع:

- الكتب:

* رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين.

* عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962.

* صالح بلحاج، أزمة جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة " 1956-1965 ".

- المراجع المعربة:

* أحمد بن بلة، مذكرات أحمد بن بلة.

* بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر إتفاقيات إيفيان.

* شارل ديغول، مذكرات الأمل.

-المراجع الأجنبية:

* Mohamed Harbi ,Le FLN mirage et réalité, des origines à la prise du pouvoir 1945-1962.

*Benyoucef Benkhedda, L'Algérie à L'indépendance, La crise De 1962.

- الدراسات السابقة حول الموضوع:

- لاحظنا أنّ هناك مراجع (رسائل ماجستير) تناولت ودرست جوانب مهمة جدا في موضوعنا وتمثلت في مايلي:

* محمد شبوب، اجتماع العقداء العشرة من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959 "ظروفه، أسبابه، انعكاساته"

* شتواح حكيمة، المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة.

ج- القواميس والمعاجم:

* عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية.

* محمد علوي، قادة ولايات الثورة الجزائرية " 1954-1962 ".

* آسيا تميم، الشخصيات الجزائرية " 100 شخصية ".

د- المجلات:

* عبد الله مقلاتي، محمد العموري ومؤامرة العقداء " محاولة إعادة قراءة منعرج حاسم في تاريخ الثورة الجزائرية، مجلة أفكار وآفاق.

7- صعوبات البحث:

وتمثلت فيما يلي:

* انتشار فيروس كورونا والذي حدّ من تنقلاتنا لدعم الموضوع بمراجع قيّمة.

* صعوبة التواصل بيننا كأعضاء بحث نظرا لتطبيقنا إجراءات الوقاية من مرض كوفيد19 والإكتفاء بالتواصل عبر محطات التواصل الاجتماعي.

* ضيق الوقت والذي ساهم في عدم تقديم بحث مميّز.

الفصل التمهيدي:

أوضاع الثورة قبيل اجتماع العقداء العشرة

1- الصراع بين القادة السياسيين والعسكريين

2- وفاة عبان رمضان والخلاف بين الباءات الثلاث

3- تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة 19 سبتمبر 1958

4- مؤامرة العقداء نوفمبر 1958

5- اجتماع عقداء الداخل ديسمبر 1958

يعدُ مؤتمر الصومام* الحدث الأكثر أهمية في تاريخ الثورة التحريرية حيث جمع قادة الداخل في 20 أوت 1956، ففي هذا المؤتمر استطاع جيش التحرير الوطني أن يخرج مستفيدا من دروس عشرين شهرا مضت من الحرب و أن يحدّد الأهداف السياسية للثورة و المبادئ الأساسية التي سارت عليها حرب التحرير إلى أن استطاعت تحقيق الغاية التي قامت لأجلها و المتمثلة في الاستقلال الوطني.(1)

1- الصراع بين القادة السياسيين و العسكريين:

قوبلت بعض قرارات مؤتمر الصومام بانتقادات لاذعة من بعض القادة في الخارج، ولكي نفهم حقيقة التغيّر الذي وقع في الثورة الجزائرية بعد مؤتمر الصومام ينبغي أن نشير إلى أن القيادة المنبثقة عنه و خاصة لجنة التنسيق والتنفيذ(**) قد أصبحت تتكون من المدنيين الذين استلموا مراكز قيادية في الثورة وحلّوا محل القادة الأوائل، حيث أصبح المناضل عبان رمضان هو القائد المؤثر في مجرى الأمور بالثورة الجزائرية (2)، ومن هذه القرارات لدينا" أولوية العمل السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج"، و السؤال الذي يطرح نفسه هنا: " **كيف يمكن أن نصنّف هذا بأنه سياسي و ذلك بأنه عسكري فبمجرد أن يحلّل وله فصاحة يقال له سياسي، وكذلك العسكري الذي نجح في معركة أو أنه يعرف**

(*): اجتماع عقد بقرية إيفري قرب آقبو بالمنطقة الثالثة في 20 أوت 1956، والاستعداد له كان بإشراف عبان رمضان وموافقة العربي بن مهيدي ومساعدة بن خدة وذلك من أجل دراسة التباين الكبير بين الإمكانيات البشرية والإمكانيات في الأسلحة خاصة (تنظيم العمل المسلح). أنظر: زهير إحدادن، المختصر في الثورة الجزائرية 1954-1962، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، ص29.

(1): محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956 - 1962، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر 2009، ص 131.

(**): هي السلطة التنفيذية لجبهة التحرير الوطني، انبثقت عن مؤتمر الصومام 1956، والتي سوف تستبدل في 1958 بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، تشكلت من خمسة أعضاء مكلفة بمتابعة الأعمال المقررة من قبل المجلس الوطني للثورة. انظر: عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)، تر: عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص219.

(2): عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 466.

استعمال السلاح فيعتبر عسكريا، وكذلك الشأن في الداخل و الخارج فهل الذي كان في الداخل و يكلّف بمهمة عمل في الخارج يصنّف من أهل الخارج ؟"[1].

يؤكد الرئيس "علي كافي " في مذكراته بخصوص هذا المبدأ حيث يقول: " **ولقد أثبت التاريخ أن قرار أولوية السياسي على العسكري تسبّب في شرخ كبير وأليم في صفوف الثورة وهو الذي لم يرد ذكره في بيان أول نوفمبر، فأصبح هناك من يقول أنا من جيش التحرير وآخر يقول أنا من جبهة التحرير.**"[2]

ويوضح العقيد مصطفى بن عودة بخصوص تكريس مبدأ أولوية السياسي على العسكري كمبدأ أساسي في عمل الثورة بقوله: " **الذي يقول بأنّنا تحفظنا عليه لأنّنا لم نكن جيشا من المحترفين وكانت المهام السياسية و العسكرية متداخلة في بداية الثورة**"، و الشيء المستنتج من هذه الشهادة أيضا هو أنّ التحفظ من هذا المبدأ خلال انعقاد مؤتمر الصومام كان نابعا أساسا من خشية المؤتمرين أن يحدث هذا شرخا داخل قيادة الثورة بسبب تداخل العمل السياسي والعسكري و صعوبة الفصل بينهما.[3]

بدأت المصادمات بين عبان رمضان* و قادة الثورة يوم قرّر عبان سنة 1956 تعيين الدكتور الأمين دباغين** ممثلا للثورة في الخارج، و اعترض بن بلة*** على قدوم دباغين إلى القاهرة و أكدّ يوم 31 / 07 / 1956 أنّه لا يستطيع التعامل في الأمور العسكرية.[1]

([1]): مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة، الجزائر، ص 125.

([2]): علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946 – 1962، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر 1999، ص 104.

([3]): ابراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة الجزائرية 1954 – 1962، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 52.

(*): ولد في 10 جوان 1920م، في منطقة الأربعاء ناث إراثن ولاية تيزي وزو، جنّد في الجيش الفرنسي أثناء الحرب العالمية الثانية، انظم إلى صفوف الحركة الوطنية سنة 1934م، ثم أصبح مناضلا في حزب الشعب حيث اعتقل وسجن في الفترة ما بين 1951–1955م، التحق بصفوف

و بالحديث عن السلطة فقد تعمقت الخلافات و الصراعات بين عبان و بن بلة و كادت أن تعصف بالثورة لولا اختطاف سلاح الطيران الفرنسي للطائرة المغربية التي كانت تقل كُلاً من بن بلة و بوضياف**** وبقية قادة الخارج في 22 أكتوبر 1956 م، مما جعل العقيد عمار بن عودة يصرّح بعد عقود أنّ فرنسا قدّمت خدمة جليلة للثورة بإلقائها القبض على هؤلاء الزعماء و أصبح عبان بعد عملية الاختطاف هو الزعيم الأوحد للثورة.(2)

و إذا كان القبض على قادة الوفد الخارجي "أحمد بن بلة، محمد خيضر*، حسين آيت أحمد**" بالإضافة إلى "محمد بوضياف" كمنسق بين الداخل والخارج بمثابة نعمة على الثورة إلاّ أنّ هذا النوع من الصراع قد برز من جديد في صيف 1957م، عندما وجّه عبان انتقادات لاذعة إلى عبد الحفيظ بوصوف قائد الولاية الخامسة و اتهمه بالإقطاعي وبعدم احترام مقررات الصومام التي تنّص على خضوع الجيش

الثورة وكان يتمتع بحنكة سياسية حيث لعب دورا مهما في مؤتمر الصومام وفي إعداد ميثاق الصومام، كان عضوا هاما في المجلس الوطني للثورة وفي لجنة التنسيق والتنفيذ، اغتيل بالمغرب في 27-12-1957م. أنظر: بوبكر حداد، شخصيات وطنية، الزيتونة للإعلام وللنشر، الجزائر، ص ص 40-41.

(**): ولد سنة 1917 بمدينة شرشال، دخل معهد الطب وانخرط في جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا، فكانت البوابة التي دخل منها عالم السياسة والنضال، ثم انخرط في حزب الشعب وعمره عشرين سنة، التحق بصفوف جبهة التحرير الوطني، عين عضوا في المجلس الوطني للثورة ثم لجنة التنسيق والتنفيذ عام 1957من تولى منصب أول وزير للشؤون الخارجية في الحكومة الجزائرية المؤقتة، بعد الاستقلال تفرغ لمهنة الطب توفي يوم 20جانفي 2003م. أنظر: آسيا تميم، الشخصيات الجزائرية "100 شخصية" دار المسك للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 254.

(***): ولد في بلدة مارنيا القريبة من الحدود المغربية عام 1916م ، تلقى تعليمه الأول في مدارس تلمسان الغنية بتراثها وتقاليدها العربية، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري حيث برزت زعامته بعد حادثة وهران، دخل السجن بعد حادثة اختطاف الطائرة، واستمر في سجون فرنسا ست سنوات حتى استقلال الجزائر 1962م، تم إطلاق سراحه على إثر اتفاقيات إيفيان الثانية، انتخب بعد ذلك رئيسا للجمهورية الجزائرية المستقلة وضع في الاقامة الجبرية من طرف هواري بومدين إثر عملية التصحيح الثوري في 19 جوان 1965 حتى عام 1979م. أنظر: أحمد بن بلة، مذكرات أحمد بن بلة، تر: العفيف الأخضر ، منشورات دار الآداب، بيروت، ص-ص 5-6.

([1]): عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 466.

(****): عرف "بسي الطيب الوطني" ولد في 23 جوان 1919م، بإحدى قرى ولاية المسيلة، لم يحظ بقسط كبير من التعليم بسبب ظروفه الاجتماعية، التحق بصفوف حزب الشعب، ثم أصبح مسؤولا في تسيير المنظمة الخاصة، ثم منسقا للجنة الستة التي تولت تفجير الثورة 1954م يعتبر من القادة الذين اختطفوا من طرف فرنسا في عملية القرصنة الجوية، عين نائبا لرئيس الحكومة المؤقتة، عاد إلى الجزائر عام 1992م ليترأس المجلس الأعلى للدولة، اغتيل بولاية عنابة يوم 29 جوان 1992م. أنظر: بوبكر حداد، مرجع سابق، ص-ص47-48.

([2]): رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين، دار المعرفة، الجزائر، ص 18.

إلى قادة الجبهة (المدنيين) ثم انتقل بعد ذلك لمهاجمة كريم بلقاسم وبقية العسكريين و خاصة عمر أوعمران*** ووصفه بأنه غير كفء عسكريا. [1]

ويشير فتحي الديب أنّ بن بلة يرى أنّ مؤتمر الصومام شكّل نقطة تحول خطيرة في مسيرة الثورة للأسباب التالية وهي:

- لن يتوقف اعتراض الولايات الشرقية و الغربية عند حد الاعتراض على القرارات بل ينتظر أن يتطور الأمر إلى محاولات تصفية بين القيادات في إطار صراع داخلي.
- قيام الولايات المجاورة للحدود بحجب السلاح عن الولايات الداخلية لإرغامهم على التراجع عن قرارات المؤتمر.
- بدء مرحلة الصراع بين السياسيين والعسكريين وما تحمله من آثار ضارة.[2]

(*): ولد سنة 1921 بالعاصمة، استدعي لإجراء الخدمة الإجبارية سنة 1941م حيث قضى بها أربع سنوات كاملة بسبب الحرب، ثم التحق بحزب الشعب سنة 1945م وكان من أعضاء المنظمة الخاصة عند تأسيسها، انظم إلى صف مصالي الحاج في أزمة 1953-1954م واستجاب لنداء الثورة المسلحة وألقي القبض عليه يوم 25 سبتمبر 1955م بحي المقرية وبقي في السجن إلى غاية وقف إطلاق النار، عيّن عضوا دائما في المجلس الوطني للثورة ووزير دولة في الحكومات المؤقتة الثلاث، بعد الاستقلال بقي بعيدا عن الصراعات والأمور السياسية. انظر: آسيا تميم، مرجع سابق، ص246.

(**) ولد في 20 أوت 1926م بعين الحمام بتيزي وزو، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري ودافع للجوء إلى النضال المسلح بعد مجازر سطيف 1945م، أصبح عضوا في اللجنة المركزية ثم في المنظمة الخاصة قبل أن يقال من منصبه بسبب الأزمة البربرية، بعدها ذهب إلى القاهرة وأصبح عضوا في الوفد الخارجي حيث ناصر الثورة والعمل المسلح، عيّن عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية (1956-1962)، تم اختطافه إثر حادثة الطائرة إلى غاية الاستقلال ليصبح بعدها وزير دولة في الحكومة المؤقتة .انظر: عاشور شرفي، مرجع سابق، ص55

(***): ولد في 10 جانفي 1919م بدوار فريكا بولاية تيزي وزو، انخرط في الجيش الفرنسي ثم في حزب الشعب الجزائري ، كان منحازا للمصاليين أثناء أزمة الحزب الوطني، ثم تبنى وجهة نظر حول الانتقال إلى العمل المسلح وكان عضوا للمجلس الوطني للثورة . انظر: مرجع نفسه، ص53.

([1]): عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 467.

([2]): فتحي الديب، عبد الناصر و ثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص 248.

إنّ النجاح الذي حقّقه عبان في مؤتمر الصومام لم يكن مطلقا حيث تم خلال الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة في أوت 1957[1] الذي شارك فيه اثنا عشر عسكريا وعشرة سياسيين[2]، العودة إلى منابع أول نوفمبر والعمل على أسس جديدة لمواصلة العمل الثوري والمتمثلة في:

- إلغاء فكرة الأولوية لرجال السياسة على العسكريين وعدم التفريق بين رجال الداخل و الخارج.

- الإشادة بالإسلام ومبادئه.

وكانت نتيجة هذا الصراع بين المدنيين بقيادة عبان رمضان والعسكريين بقيادة بوصوف هو تقليص نفوذ عبان في اجتماعات القاهرة وزحزحته من قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ وإخراج بن خدة* و سعد دحلب من تلك اللجنة وتعويضها بعناصر جديدة، ولعلّ الشيء المثير في الموضوع هو تكوين مكتب دائم للجنة يتشكل من العقداء الخمسة بالإضافة إلى رجل سياسي واحد هو عبان رمضان.[3]

2- وفاة عبان رمضان والخلاف بين الباءات الثلاث:

أ- موت عبان رمضان:

([1]): صالح بلحاج، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956 – 1965م ، ط1، دار قرطبة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2006 ص18.

([2]): رابح لونيسي، مرجع سابق، ص19.

(*):ولد في 23 فيفري 1920 بالبرواقية بالمدية، ناضل منذ الصغر في صفوف الكشافة الإسلامية والحركة الطلابية، درس الصيدلة في الجزائر العاصمة، كما ناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري، عين كعضو في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في سنة 1947 التحق بالثورة بعد خروجه من السجن سنة 1955، ثاني رئيس للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1961-1962). أنظر: عاشور شرفي، مرجع سابق، ص-ص 70-71.

([3]): عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 468.

ظهرت النتيجة القصوى لاستعادة العسكريين السيطرة على الجهاز إبّان توزيع المهمات وتعيين القادة على رأس الولايات للحلول محلّ بوصوف وبن طوبال وكريم ومحمود الشريف* وأوعمران ، ولمّا كان عبّان عضوا سادسا في الحلقة التي تمسك داخل لجنة التنسيق والتنفيذ بالسلطة الفعلية كان قد فَقَدَ كل الحق بالإشراف على القضايا العسكرية ليهتم فقط بجريدة المجاهد.(1)

اجتمع العقداء الخمس في تونس للنظر في مسألة عبان فاتخذوا قرارا بتصفيته ويقال أنّ بوصوف هو صاحب القرار، أمّا الآخرون فقد فضّلوا الاكتفاء بسجنه فقط ولاستدراج عبّان طلب العقداء منه الدخول من سويسرا التي هرب إليها إلى المغرب الأقصى بذريعة أنّه الوحيد القادر على حل بعض المشاكل التي نشبت بين جبهة التحرير الوطني و القيادة الملكية المغربية، فاستقل الطائرة ليستقبله العقداء في المغرب ثم يُسلَّم إلى رجلين من رجالات بوصوف لينفذوا فيه حكم الإعدام الذي صدر في حقه بتونس لكن هذين الرجلين لم يكونا يعلمان أنّهما قتلا عبان و اعتقدا أنهما أعدما أحد الخونة لما قيل لهما وعندما اكتشف أحدهما أنّه قتل عبان أصيب بهستيريا ثم فَقَد عقله. (2)

يقول الخبر الرسمي لنعي عبان رمضان أنه سقط في ميدان الشرف وهو على رأس جيش كان متوجها إلى الشمال القسنطيني وأنّه دخل في اشتباك مع العدو والواقع أنّه لا وجود لهذه الاشتباكات و إنما قتل، وسبب اغتيال عبان يقول علي كافي في مذكراته: " **أنه قد كانت له اتصالات سرية مع العدو**" (3)

(*): ولد سنة 1912 بالشريعة (تبسة) في وسط فلاحي ميسور الحال، بعد انهاء الدراسة الإكمالية سجل في الاكاديمية العسكرية الفرنسية وتخرج منها برتبة ملازم أول، شارك في الحرب العالمية الثانية في صفوف الجيش الفرنسي، واستقال منه بعد أحداث 8 ماي 1945، لينضم إلى الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، التحق بالثورة سنة 1955، بعد استشهاد مصطفى بن بولعيد عين قائدا للولاية الأولى، ثم عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، ليعين بعدها وزيرا للتموين والتسليح في الحكومة المؤقتة ما بين (1958–1960).انظر: عاشور شرفي، مرجع سابق، ص–ص 208–209.

(1): محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر : كميل قيصر داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية ودار الكلمة للنشر، لبنان 1983، ص 171.

(2): رابح لونيسي، مرجع سابق، ص 20.

(3): علي كافي، مصدر سابق، ص 123.

إنّ عبان الذي مات مخنوقا ظلّ يسكن الضمائر ويتابع من قاموا بهذه الفعلة، حيث قال بن طوبال الذي أقسم في وقت سابق بأن بوصوف وراء موت عبان لقائد سابق في جيش التحرير الوطني للولاية الرابعة: "**الآن وقد تمّت تصفية عبّان سيظلّ دمّه عائقا أمام طريقنا للحكم الذي سيتولاه آخرون**".[1]

ب- الخلاف بين الباءات الثلاث:

ظهر عهد "الباءات الثلاثة" الذي دشنته الدورة الثانية للمجلس الوطني وشهد فترة عزه وأمجاده إلى غاية جانفي1960، وفي لجنة التنسيق والتنفيذ كان الثلاثة أصحاب السلطة والأدوار الحقيقية وفي الولايات كانت السلطة لأصدقائهم وأوفيائهم، من بين الثلاثة ظهر كريم بمثابة الرقم واحد ويعتبر قائد جيش التحرير الوطني منذ مؤتمر الصومام، لكنه في الحقيقة لم يعد كونه الأول فمن بين أمثاله بوصوف وبن طوبال كانا دائما حاضرين للنظر في أي شيء يقوم به، ولن يقوم بشيء ما لم يوافقا عليه. [2]

نلاحظ أنّ نفوذ الباءات الثلاث نابع من امتلاكهم الشرعية التاريخية فهم من قدماء المنظمة الخاصة و كانوا أيضا من مجموعة 22 أو من التاريخيين الستة بالنسبة لكريم بلقاسم.

كما تميز هؤلاء الثلاثة رغم الصراع بعدم تجاوز هذا الخط الأحمر وتعريض وحدة الثورة للخطر مهما اشتد الصراع بينهم وكانوا متفقون ضمنيا على إبقاء النفوذ بين أيديهم فكانوا يتوحدون ضد كل من يهدد هذا النفوذ ويكمن القول أنّ العلاقة بينهم هي علاقة توازن داخل نظام الثورة، لكن لم يمنعهم ذلك من محاولة كل واحد منهم التخلص من خصمه بأساليب دنيئة لم تظهر فيها بصماتهم.[3]

([1]): خالفه معمري، عبان رمضان، تعريب : زينب زخروف، ط2، منشورات شالة، الجزائر، 2008، ص 487.

([2]): صالح بلحاج، مرجع سابق، ص21.

([3]): رابح لونيسي ، مرجع سابق، ص- ص 27- 28.

للإشارة هنا فكريم بلقاسم مثلا يعتبر نفسه هو الأحق في قيادة الثورة وذلك لأنه الوحيد الحر المتبقي من التسع التاريخيين بعد اعتقال بقية الزعماء، في حين بوصوف وبن طوبال يرفضان ذلك وهذا لأنهما كما قلنا سابقا من مجموعة 22 وهو لم يكن كذلك، وهكذا بدأ الخلاف بينهم.(1)

3- تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة 19 سبتمبر 1958:

بعد أربع سنوات من الحرب والامتحان الصعب والطويل الذي عرفته مسيرة قضية الشعب الجزائري والتفكير العميق قررت لجنة التنسيق والتنفيذ أن تنحل وتشكل حكومة جزائرية في 19 سبتمبر 1958م، وقد تم الاعلان في آن واحد في كل من تونس والقاهرة وعدة عواصم أخرى عن تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية.(2)

كانت المفاجأة أنّ قادة الولايات في الداخل لم يُستشاروا بصفتهم أعضاء في المجلس الوطني للثورة بل كانت قيادة الخارج تبعث إليهم برقياتها المتكررة ومحتواها " **انتظروا حدثا هاما يوم 19 سبتمبر**".(3)

تم تحويل لجنة التنسيق و التنفيذ إلى الحكومة الجزائرية المؤقتة، هذه الأخيرة دٌعّمت بعنصرين لم يكونا ينتميان إلى لجنة التنسيق و التنفيذ هما: بن خدة الذي عاد إلى القيادة بعد سنة من إقصائه من اللجنة و محمد يزيد* الذي كان ممثلا عن جبهة التحرير الوطني في منظمة الامم المتحدة.

(1): شبوب محمد، اجتماع العقداء العشرة من: 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959 ظروفه، أسبابه وانعكاساته على مسار الثورة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2009-2010، ص 14.

(2): سعد دحلب، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص78.

(3): علي كافي، مصدر سابق، ص 225.

(*):ولد سنة 1923 بالبليدة، ان إلى حزب الشعب عام 194، عين كعضو في اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، التحق بجبهة التحرير الوطني سنة 1955، عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية عام 1956، و وزير الإعلام في الحكومة المؤقتة ما بين 1958-1962. أنظر: عاشور شرفي، مرجع سابق، ص- ص 378-388.

كان كريم بلقاسم يظن بطبيعة الحال أنّه سيترأس هذه الحكومة ولكن بوصوف وبن طوبال اعترضا على ذلك، وقيل أن الأعضاء الخمسة في لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية المعتقلين قد استعملوا حق النقض ضد تعيين الأمين دباغين فتمّ الاتفاق على فرحات عباس الذي كان تمثيليا ولم يكن ينافس أي شخص[1] حيث كان المقصود من تعيين رجل تسوية لقيادة حركة توجد فيها كل اتجاهات الحركة القومية تقديم عرض بالتفاوض لفرنسا. [2]

والملاحظ أنه لم يمر على هذه الحكومة الأولى[3] سنة واحدة حتى بدأت المشاكل تتهاطل عليها فمحاولة العموري* الانقلابية، وتردّي أوضاع المجاهدين في الداخل أدّى إلى تصاعد حدة الانتقادات الموجهة لهذه الحكومة، إلى جانب تزايد نفوذ الباءات الثلاث، وهو ما جعل فرحات عباس** لإنقاذ الأوضاع يستدعي قادة الداخل لاجتماع في تونس، وتم الاتفاق على أن تسند المهمة المحددة من رئيس الحكومة إلى خمسة عقداء وهم: العقيد لطفي من الولاية الخامسة و الحاج لخضر من الأولى و علي كافي من الثانية وسليمان دهيليس من الرابعة والرائد يازوران من الثالثة بالإضافة إلى العقيد هواري بومدين ومحمدي السعيد و الباءات الثلاث و هذا الاجتماع هو المعروف باسم اجتماع العقداء.[4]

([1]): سعد دحلب، مصدر سابق، ص-ص 79-80.

([2]): محمد حربي، مصدر سابق، ص 186.

([3]): أنظر الملحق رقم: 01

(*): ولد في 14 جوان 1929 ببلدية عين ياقوت دائرة المعذر ولاية باتنة، تربى في وسط أسرة متوسطة الحال، بدأ ممارسة نشاطه السياسي عندما كان طالبا في قسنطينة، نشط في صفوف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، لم يتمكن من المشاركة في العمليات الثورية الأولى التي جرت بالأوراس، عين قائد الناحية الأولى سطيف بالمنطقة الأولى، ترأس اجتماعا سريا عرف فيما بعد بحادثة الكاف، وتم القبض عليه وعلى الحاضرين معه وحكم عليه بالإعدام، توفي في تونس في 16 مارس 1959م. أنظر: محمد علوي، قادة ولايات الثورة الجزائرية 1954-1962، ط1، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص-ص 46-48

(**):ولد سنة 1899 بالطاهير في دوار الشحنة منطقة جيجل، تحصل على شهادة البكالوريا في سنة 1921، ثم على شهادة الدكتوراه في الصيدلة، أسس عدة أحزاب سياسية، ترأس الحكومة المؤقتة على مرتين وبالتوالي (19 سبتمبر 1958-27 أوت 1961). أنظر: هجيرة سلامي مذكرات الراحل فرحات عباس ودورها في كتابة تاريخ الجزائر، مجلة تاريخ العلوم، ع 13، جامعة الجلفة، 2020، ص-ص 73-82.

([4]): ابراهيم لونيسي، مرجع سابق، ص 92.

4- مؤامرة العقداء نوفمبر 1958:

رغم النجاح الخارجي الذي عرفته الحكومة المؤقتة وهذا من خلال اعتراف الكثير من الدول بها و نذكر هنا مصر و العراق، إلاّ أنّها تعرضت لعدة مؤامرات كادت أن تعصف بها وهذا منذ تأسيسها، ومن تلك الأزمات مؤامرة العقداء أو ما تسمى بمحاولة محمد لعموري* الانقلابية.(1)

استند لعموري في خطته على القوات العسكرية الموجودة تحت قيادة صديقه نواورة في الولاية الأولى وعواشرية في القاعدة الشرقية، وانظم إليهم الكومندان جمعي سعدية الملقب بمصطفى لكحل.(2)

كانت الروابط بين محمد لعموري ومصطفى لكحل سياسية حيث كانت للاثنين اعتراضات شخصية على كريم بلقاسم وفي مشروعهما ضد الحكومة المؤقتة سوف يحصلان على تشجيع مصر المستاءة من مؤتمر طنجة المغاربي ومن تشكيل الحكومة المؤقتة دون علمهما(3)، كما يذكر علي كافي صديق محمد لعموري كيف كان هذا الأخير يتحدث بغرابة حيث كان ينتقد القيادة ويتّهم البعض منهم بالجهوية ويصفهم " بالطماعين " في زعامة الثورة. (4)

يوضّح فتحي الديب من خلال تحرياته الدقيقة أنّ بوصوف وبن طوبال كانا على اتصال وثيق بالعموري و مصطفى لكحل المؤيد للعموري، كما تبيّن أنّ بوصوف أراد بموقفه هذا التخلص من كريم بلقاسم ومحمود الشريف، لكن هذا الأخير تمكن من اكتشاف المؤامرة بعد وصول لعموري لتونس وحاول الاستنجاد ببوصوف لكن وجد منه عدم الاكتراث فأسرع بإبلاغ بلقاسم بالانقلاب و أهدافه، مع صعوبة

---

(1): محمد شبوب، مرجع سابق، ص 18.

(2): رابح لونيسي، مرجع سابق، ص 30.

(3): محمد حربي، مصدر سابق، ص 188.

(4): علي كافي، مصدر سابق، ص 117.

إلقاء القبض على مديري الانقلاب لجأ بلقاسم لبورقيبة ليستعين بالسلطات البوليسية التونسية التي نجحت فعلا في إلقاء القبض على ثمانية وعشرين منهم في اجتماع بمدينة الكاف التونسية.[1]

وجهت للعموري تهم كثيرة كان منها العمل على اثارة الانشقاق ورفض الطاعة والتآمر على الثورة والتخابر مع دولة أجنبية وقد أثقل ملفه بإصدار أقصى العقوبات وصدر الحكم بنزع رتبته العسكرية وإعدامه، أما الأحكام بحق الآخرين فكانت متفاوتة بين الإعدام ونزع الرتبة العسكرية والسجن.[2]

5-اجتماع عقداء الداخل ديسمبر 1958م:

في ظل الأزمات المتلاحقة التي تضرب بالثورة الجزائرية من نقص الأسلحة و الإمدادات بالإضافة إلى صراع جماعة الخارج على السلطة، قام العقيد عميروش بمحاولة إيجاد الحلول لمختلف المشاكل و الأزمات وذلك بالدعوة لعقد اجتماع بالولاية الثانية من 06 إلى 12 ديسمبر 1958م بمنطقة الطاهير، حيث ضم قادة الولايات بالداخل وكان من بينهم العقيد سي محمد بوقرة عن الولاية الرابعة والعقيد سي الحواس عن الولاية السادسة[3]، و الحاج لخضر قائد المنطقة الأولى، و رفض الحضور كل من العقيد لطفي قائد الولاية الخامسة الموالي لبوصوف وعلي كافي قائد الولاية الثانية الموالي لبن طوبال[4]، ويعود سبب الرفض إلى اعتقادهما بأنها محاولة من عميروش لجمع قادة ولايات الداخل ودفعهم إلى دعم كريم بلقاسم ضد كل من غريميه بوصوف و بن طوبال.

([1]): فتحي الديب، مصدر سابق، ص-ص 206-208.

([2]): عبد الله مقلاتي، محمد العموري ومؤامرة العقداء محاولة إعادة قراءة منعرج حاسم في تاريخ الثورة الجزائرية، مجلة أفكار و آفاق، المجلد 04 العدد 05، جامعة المسيلة، 2015، ص 89.

([3]): شوقي عبد الكريم، دور القائد عميروش في الثورة الجزائرية (1954 - 1962)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2001 - 2002، ص 149.

([4]): رابح لونيسي، مرجع السابق، ص 34.

كانت ثلاث اهتمامات تسيطر على المناقشات بين العقداء وهي عزلهم عن القيادة القائمة خارج البلد وافتقادهم الوسائل المادية، والتطهير لتحصين النفس ضد التنوية وهي الاختراق من جانب قوى معادية أو منافسة، والمساعدة المتبادلة على كل الأصعدة، لذا أعادوا أولوية الداخل ومبدأ القيادة الجماعية وكانت تلك الطريقة لطيفة للطعن في الحكومة المؤقتة واستجابة لرغبة عميروش. [1]

عند اجتماع العقداء قام الرائد عمر أوصديق* بنقل محضر ذلك الاجتماع إلى الحكومة المؤقتة في الخارج وبناءً على ذلك المحضر قرّرت الحكومة المؤقتة استدعاء قادة الولايات العسكريين في الداخل لتنظيم اجتماع بين رؤساء الولايات خارج الجزائر، وأثناء توجههم لحضور المؤتمر المقرّر في تونس في شهر أفريل من عام 1959 م، وقعت معركة كبيرة بين فرقة من جنود جيش التحرير تتكون من 40 جندي وضابط، وبين 2500 جندي من قوات الكولونيل ديكاس Ducasse وفيها استشهد عميروش والعقيد سي الحواس وكان ذلك يوم 29 مارس 1959[2]، ويعتبر استشهادهما من أكبر الأسباب المباشرة التي أفشلت نتائج المؤتمر.[3]

إنّ كل هذه الأحداث التي وقعت قبيل اجتماع العقداء العشرة بداية من الصراع بين القادة السياسيين والعسكريين الذي كانت نهايته مأساوية بوفاة عبان رمضان و اعتلاء الباءات الثلاث السلطة رغم الصراع الخفي بينهم ، مرورا بتأسيس الحكومة المؤقتة كحدث بارز وغير مسبوق ، لكن

(*): من مواليد 1923م بعين الحمام(تيزي وزو)، تابع دراسته بالمدرسة العليا ببوزريعة، انخرط في حزب الشعب وأصبح ممثلا لمنطقة القبائل في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ثم عضوا في اللجنة المركزية للحزب ، اعتقل سنة 1948م وتعرض للتعذيب وأطلق سراحه سنة 1951م، هاجر إلى فرنسا للعمل في أحد المصانع ثم عاد إلى الجزائر في 1955م بعدما انظم إلى جبهة التحرير الوطني، عيّن عضوا في المجلس الوطني للثورة وصار كاتب دولة في التشكيلة الأولى للحكومة المؤقتة ثم شغل منصب مكلف بمهمة من قبل جبهة التحرير الوطني في كونكاري 1960م.انظر: آسيا تميم، مرجع سابق، ص255.

([1]): محمد حربي، مصدر سابق، ص 196.

([2]): عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 83 .

([3]): لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، ط1، شركة دار الأمة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر، 1990، ص 20.

بالرغم من ذلك ومع تزايد نفوذ الباءات الثلاث وارتفاع حدة الأزمات بمحاولة لعموري الانقلابية كانت مساعي الحكومة المؤقتة قد وصلت لطريق مسدود، لينتهي الحال باجتماع العقداء الأربعة الذي اهتم بمختلف المشاكل التي عرفتها الثورة خلال هذه الفترة، لكن الاجتماع فشل باستشهاد العقيدين عميروش وسي الحواس.

الفصل الأول:

أسباب اجتماع العقداء العشر

1- المشاريع الديغولية للقضاء على الثورة

2- قادة الداخل ومشكل التسليح

3- الصراع داخل الحكومة المؤقتة

المبحث الأول: المشاريع الديغولية للقضاء على الثورة

كانت الثورة الجزائرية من أبرز التحديات التي واجهت النظام السياسي الفرنسي بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تسببت في اضطرابات سياسية خطيرة عصفت بالعديد من حكومات الجمهورية الرابعة و ازدادت أزمة النظام السياسي الفرنسي تفاقما وبلغت ذروتها في ربيع 1958م، لما اتهمت قيادة الجيش الفرنسي في الجزائر الحكومة بالعجز عن توفير المتطلبات المادية و الإمكانيات العسكرية و التغطية السياسية الضرورية للقضاء على الثورة، وقامت يوم 13 ماي 1958م بحركة تمرد غير مسبوقة في تاريخ فرنسا الحديث، معززة بالعصيان المدني الذي قام به المستوطنون، فنتج عنها إعادة الجنرال شارل ديغول(Charles De Gaulle)* الى السلطة على أمل أن ينقذ الجزائر الفرنسية، مثلما أنقذ فرنسا من الاحتلال الألماني خلال الحرب العالمية الثانية.[1]

<u>أ- مشروع قسنطينة</u>

بمجرد وصول الجنرال ديغول إلى الحكم شرع في تنفيذ برنامجه التكتيكي و الاستراتيجي، الذي انحصر في البداية على الميدانين الاجتماعي و البسيكولوجي، حيث كان الهدف من ذللك إفراغ الثورة من محتواها، فبدأ بالدعوة الى الإصلاحات و المشاريع الإقتصادية و الاجتماعية و الإدارية، كمحاولة منه لفصل الشعب عن جيش التحرير الوطني(A.L.N) و استقطاب الريف بالأساس.[2]

(*): شارل ديغول: ولد سنة 1870، التحق بمدرسة سان سير في سنة 1908، وشارك في الحرب العالمية الاولى، لجأ في بداية الحرب العالمية الثانية إلى لندن في 17 جوان 1940، بعد أن رفض هدنة بيتان، عاد إلى فرنسا سنة 1944 رئيسا للحكومة المؤقتة، استقال سنة 1946 ليتفرغ لكتابة مذكرات الحرب حتى 13 ماي 1958، حين نادى به ضباط الجيش الفرنسي في الجزائر لتولي الحكم بقصد القضاء على الثورة الجزائرية باسم الجمهورية الخامسة، استقال سنة 1969 بعد فشله في الاستفتاء. أنظر: ميلود بلعالية، المذكرات الشخصية لشارل ديغول (الحرب والأمل) وكتابة تاريخ الجزائر، مجلة تاريخ العلوم، ع 13، جامعة الجلفة، 2020، ص 245.

([1]): رمضان بورغدة، عرض الجنرال ديغول لسلم الشجعان و تقرير المصير و تأثيراتهما على الثورة الجزائرية، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، ع 02، معهد العلوم الاجتماعية والانسانية، 2008، ص 96.

([2]): علي كافي، مصدر سابق، ص 119.

لعل من بين أهم الإصلاحات التي جاء بها ديغول مشروع قسنطينة، الذي يعد مجموعة من الوعود الإصلاحية التي وردت في خطابه الذي القاه بقسنطينة يوم الجمعة 03 أكتوبر 1958م، و ذلك أثناء زيارته للجزائر بعد نجاح الاستفتاء على دستوره الجديد،[1] و قد تضمن هذا المشروع خمسة وعود هي توزيع 250 ألف هكتار من الأراضي على الفلاحين الجزائريين، بناء 200 ألف سكن، توفير 400 ألف وظيفة جديدة، فتح المدارس والمستشفيات، و رفع أجور العمال الجزائريين حتى تكون في مستوى الأجور التي يتقاضاها الفرنسيون بفرنسا على أن تنفذ هذه الوعود في مدة خمسة سنوات.[2]

إذا كان ظاهر هذا المشروع إصلاحي اقتصادي، فإن باطنه كان سياسي بالدرجة الأولى، فقد جاء مباشرة بعد الإعلان عن تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة بهدف ضربها و هي في المهد، فعلى المستوى الدولي كان الغرض منه إبراز للعالم أن السلطات الفرنسية تقوم بإصلاحات مهمة تصب في مصلحة الشعب الجزائري، أما من الناحية الداخلية، كان القصد منه إبعاد الجزائريين عن الثورة من خلال تحسين أوضاعهم الإقتصادية و الاجتماعية، [3] إضافة إلى خلق طبقة بورجوازية من الجزائريين تكون مرتبطة بفرنسا و تدافع عن وجودها بالجزائر، أو ما يسمى بالقوة الثالثة و بالتالي فالشعب الجزائري رفض تلك الإصلاحات، هذا خاصة أمام تدخل قادة الثورة بتوضيح المخطط الاستعماري و تبليغ القاعدة الشعبية بخطورة هذا المشروع.[4]

([1]): مسعود الجزائري، مشاريع ديغول في الجزائر، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د س، ص 14.

([2]): علي كافي، مصدر سابق، ص 119.

([3]): محمد العربي الزبيري و آخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومه، الجزائر، 2007، ص-ص 271-272.

([4]): محمد شبوب مرجع سابق، ص 31.

ب- سلم الشجعان

بعد فشل مشروع قسنطينة و إثر اتساع نطاق الثورة وتزايد انتصاراتها لجأ ديغول الى مناورة سياسية اخرى أسماها سلم الشجعان، حيث عبر عنه ديغول في ندوة صحفية عقدها يوم 23 أكتوبر 1958م قال فيها : "...**أقول من دون لبس أن أغلب رجال الثورة قد قاتلوا بشجاعة، إنني على ثقة أنه لما يأتي سلم الشجعان ستمحى الأحقاد** "، ثم قام بتوضيح مفهوم سلم الشجعان الذي يقصده فقال: "**إنني أتكلم عن سلم الشجعان، ماذا نعني به؟ ببساطة هو أن : يوقف إطلاق النار، أولئك الذين فتحوا النار و أن يعودوا الى عائلاتهم و عملهم من غير إذلال**" .[1]

إن فشل ديغول في الإنتصار على جبهة التحرير الوطني (F.L.N) و جيشها سياسيا و عسكريا دفعه الى مطالبة جيش التحرير إلى الاستسلام دون تفاوض[2]، كما أراد ديغول بهذه الطريقة التي خاطب بها جيش التحرير خلق فتنة في وسطه، بتعمده أسلوب الإغراء كما استعمل عبارة ثوار بدلا من متمردين، و اعترف من جهة أخرى بأن ما يجري في الجزائر حرب و ليست تهدئة.[3]

وقد شككت الحكومة المؤقتة في أهداف هذه المبادرة الديغولية و اعتبرتها محاولة جديدة لزعزعة الصفوف و مشروعا خادعا[4]، و أهم ما جاء في ردة فعل الحكومة المؤقتة على " سلم الشجعان" لا للصلح إلا على الشروط التالية:

- التوجه بالدعوة للحكمة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، و هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري.

([1]): رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 99

([2]): بسام العسلي، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، ط2، دار النفائس، بيروت، 1986، ص 75.

([3]): محمد لحسن أزغيدي، مرجع سابق، ص 215.

([4]): عمر بوضربة، تطور النشاط الديبلوماسي للثورة الجزائرية 1954-1960، د ط ، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 575.

- الاعتراف بنهاية الاستعمار و قيام الجزائر بحقها في تقرير مصيرها أو استمرار الحرب.[1]
- فتح مذاكرة رسمية بين رجال الحكومة الجزائرية و الفرنسية.
- إعلان إيقاف النار على هذه الخطط[2].

غير أن ديغول رأى تلك الشروط أمورا تعجيزية، و هكذا كان مصير مشروع سلم السجعان الفشل أيضا[3].

ج- السياسة العسكرية وحرب الإبادة:

بعد فشل السياسة الإقتصادية و الاجتماعية للجنرال ديغول في استمالة الجزائريين و إغرائهم للتخلي عن الثورة و قطع صلتهم بجبهة و جيش التحرير الوطني، راهن على استعمال حرب الإبادة لضمان الحل الحاسم.

فقد درس الجنرال ديغول في صائفة 1958م آفاق الخيار العسكري مستعينا في ذللك بأدمغة الجيش الفرنسي في مجالات التنظيم و الأسلحة و التكتيك و الإستراتيجية ليكون مخطط شال ثمرة هذه الدراسة، و هو يعتمد على فكرة الحرب في دائرة مغلقة وتكثيف العمليات العسكرية، ما جعل ديغول يعمد

(1): وهيبة سعيدي، الثورة الجزائرية و مشكلة السلاح (1954-1962)، دار المعرفة، الجزائر، 1994، ص 142.

(2): محمد لحسن أزغيدي، مرجع سابق، ص 215.

(3): وهيبة سعيدي، مرجع سابق، ص 142.

الى تعيين الجنرال شال* قائدا عاما للقوات الفرنسية بالجزائر في 12 ديسمبر 1958م، معتمدا على خبرته التي اكتسبها فترة توليه نيابة قائد أركان القوات المسلحة بالجزائر و فهمه لتنظيم جيش التحرير الوطني.(1)

كتب ديغول عن تعيين شال في مذكراته(مذكرات الأمل) بقوله: "**كنت أتصور أن العمليات ستأخذ اتجاها ديناميكيا و تؤول أينما كانت إلى السيطرة الأكيدة في ساحة الحرب، و كان شال يتمتع بالصفات اللازمة لتحقيق هذه الغاية، و قبل أن يتوجه إلى الجزائر تدارست معه خطته و وافقت عليها.**" (2)

و قد عمد الجنرال شال الى وضع خطة عسكرية سميت باسمه، تقوم على حشد القوات الفرنسية بكثافة للقيام بعملية في جهة ما، و قيامها بالهجوم على مواقع معينة بعد حصارها و مراقبتها و تطهيرها منطقة بمنطقة و هكذا يتواصل العمل إلى أن يتم تمشيط كل القطر الجزائري (3)، و ذلك من خلال شن عمليات عسكرية كبرى من أجل التهدئة التدريجية لجميع الولايات واحدة تلو الأخرى، و بدأ في تنفيذها منذ 04 فيفري 1959م، حيث استهدفت العملية الأولى الولاية الخامسة بقيادة بعض الضباط من بينهم بيجار دامت إلى غاية 06 أفريل و سميت بعملية **التاج**، أما العملية الثانية قادها الجنرال ماسو استهدفت الولاية

(*): موريس شال: ولد سنة 1905، التحق بمدرسة سان سير " Saint Cyr "سنة 1923، وتخرج منها برتبة ضابط ملازم أول سنة 1925، التحق بالمدرسة التطبيقية للطيران وتخرج طيارا، ثم التحق بالمدرسة العليا للطيران الحربي ما بين 1937-1939 ساهم في الحركة الانقلابية التي جاءت بالجنرال ديغول إلى الحكم في 13 ماي 1958، عينه الجنرال ديغول نائبا للجنرال راؤول صلان في 15 أكتوبر 1958، ليحل مكانه كقائد عام للقوات الفرنسية بالجزائر في 12 ديسمبر 1958، في شهر ماي 1961 حكم عليه بالسجن 5 سنوات بسبب قيادته للانقلاب ضد الجنرال شارل ديغول للإطاحة به بدعوى انه فرط في الجزائر الفرنسية. أنظر: حليلي بن شرقي، مخطط شال خلال الثورة التحريرية الجزائرية 1958-1959 مجلة تاريخ المغرب العربي، ع 7، مخبر الوحدة المغاربية عبر التاريخ، جامعة الجزائر 2، ص-ص 234-235.

(1): محمد تقية، حرب التحرير في الولاية الرابعة، تر: بشير بولفراق، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص 142.

(2): شارل ديغول، مذكرات الأمل (التجديد 1958-1962)، تر: سموحي فوق العادة، مراجعة، أحمد عويدات، منشورات لعويدات، لبنان، 1971 ص-ص 72-73.

(3): محمد شبوب، مرجع سابق، ص 32

الرابعة ما بين 18أفريل إلى غاية 19 جوان 1959م و سميت بعملية **الحزام**، و العملية الثالثة سميت **بالشرارة** واستهدفت الولاية الأولى و تمت خلال شهري جوان و جويلية 1959م، و بالنسبة للعملية الرابعة فكانت في أوت 1959م بالولاية الثالثة و قادها الجنرال شال بنفسه و سميت **التوأمين**، أما العملية الخامسة قادها الجنرال أولي في نوفمبر 1959م سميت **بالأحجار الكريمة** و استهدفت الولاية الثانية[1]

وكان هدف شال من عملياته العسكرية القضاء على الثورة و سحق وإبادة مجاهدي جيش التحرير و منع وصول الأسلحة إليهم و فصل الشعب عن الثورة، إلا أن مخططاته كلها فشلت بسبب المقاومة الكبيرة التي أبدتها وحدات جيش التحرير الوطني التي عرفت كيف تتكيف مع الوضع. [2]

ولكن على الرغم من صمود جيش التحرير الوطني أمام سياسة ديغول العسكرية تلك، إلا أنها ألحقت به أضرار جسيمة أثرت على مسار الثورة، لذا كان لابد لقادة الحكومة المؤقتة البحث عن حلول للمشاكل التي سببتها مخططات ديغول العسكرية خاصة فيما يتعلق بسياسة التطويق الحدودي التي حالت دون إمداد الداخل بالسلاح.[3]

المبحث الثاني: قادة الداخل ومشكل التسليح

في ظل الإقبال الكبير و المتزايد على التجنيد في صفوف جيش التحرير، و استمرار تطور الثورة و اتساع نطاقها، أضحت مسألة التموين بالذخيرة و السلاح تحظى باهتمام كبير أكثر من ذي قبل

([1]): وهيبة سعيدي، مرجع سابق، ص-ص 133-134.

([2]): جمال قندل، خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية 1957-1962، دار الضياء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 86.

([3]): محمد شبوب، مرجع سابق، ص 33.

و للحفاظ على حركية و استمرارية الثورة نظمت عملية التموين بالذخيرة و السلاح، حيث كان يتم تموين الولايات الأولى و الثانية و الثالثة عبر الجهة الشرقية، أما الولايات الأخرى الرابعة، الخامسة و السادسة فقد كانت تمون عبر الجهة الغربية.(1)

لكن و مع بداية 1958م تعقدت وضعية الثورة المسلحة في مجال التموين و الإمداد بسبب الاستراتيجية التي اعتمدها الإستعمار في الجانب العسكري بهدف عزل الثورة عن قواعدها الخلفية للإمداد اللوجستيكي على مستوى الحدود الجزائرية الشرقية و الغربية، التي كانت تشكل المنفذ الحيوي لعبور الأسلحة خاصة بعد تطوير خط موريس(*) و تعزيزه بخط شال(**)، و من ثم أضحت الولايات الداخلية تعيش في عزلة تامة.(2)

ففي شهر جويلية 1958 وجه العقيد أوعمران مسؤول التسليح تقريرا الى لجنة التنسيق و التنفيذ جاء فيه: " **...إن جيش التحرير الوطني قد بلغ مقدرة مرموقة من حيث تعداد أفراده و تسليحه يتعرض حاليا لخسائر كبرى: أكثر من 6000 مجاهد سقطوا في شهرين في منطقة عنابة وحدها، إذ زاد العدو من وسائله و إمكانياته و كيف تكتيكه، و إذا استطعنا في العام المنصرم أن ندخل مقدار ضخما من الأسلحة، فإن تجديد التسليح و التموين بالذخيرة أصبحا بالغي الصعوبة حاليا بسبب إقفال الحدود** " (3)

---

(1): جمال قندل، مرجع سابق، ص 93.

(*): طوله حوالي 500 كلم، يمتد على طول الحدود التونسية الجزائرية، ومثله على الحدود المغربية من البحر إلى الصحراء، يبلغ علو اسلاكه متران وخمسون، أما طاقته الكهربائية فتبلغ ألف فولط، على طول الخط تتابع دوريات عسكرية مدججة بالسلاح، حيث يحمي الخط حوالي 80 ألف جندي، منها وحدات ممكننة ومصفحات، وأربعة فيالق من المظليين، وفيلق الطليعة التابع للعقيد جان بيار، وعدد كبير من طائرات الهليكوبتر. أنظر: علي كافي، مصدر سابق، ص-ص 219-220.

(**): يمتد من الشمال إلى الجنوب على غرار خط موريس، حيث يقترب منه حينا، ويبتعد عنه حينا أخر، تبعا لأهمية المواقع والمناطق، تمتد المسافة بين الخطين من 5 كلم إلى 40 كلم، يتركب الخط من شبكة من الاسلاك الشائكة و حقل للألغام عرضه 50 مترا، بالإضافة إلى خنادق محصنة بالإسمنت المسلح، وممرات أرضية. أنظر: جمال قندل، مرجع سابق، ص-ص 90-91.

(2): محمد برشان، استراتيجية الثورة الجزائرية في مواجهة أزمة التسليح (1958–1962)، مجلة الساورة للدراسات الانسانية والاجتماعية، ع 8 كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة طاهري محمد، بشار، 2018، ص 12.

(3): محمد حربي، مصدر سابق، ص 179.

و لتوضيح الأمور أكثر الجدول التالي يبين كمية الأسلحة المتوفرة لدى الثورة في الداخل ما بين 1957م-1959م.[1]

نوع السلاح / السنوات	1957/02/01	1957/05/01	1958/05/10	1959/07/1
الأسلحة الحربية(فردية و جماعية)	12.500	14500	20000	15500
الأسلحة المكملة(بنادق صيد، مسدسات)	/	35000	27000	18000
المجموع	/	49500	47000	33500

من خلال الجدول يتضح أن كمية الأسلحة عرفت تراجعا ملحوظا حيث أنه خلال سنة واحدة ممتدة من 01 ماي 1958م الى غاية 01 جويلية 1959م تراجعت كمية الأسلحة بفارق قدر ب 13500 قطعة أي بنسبة تقارب 29 %.

و بالرغم من كل ذلك ظلت التقارير الصادرة عن وزير القوات المسلحة كريم بلقاسم تأكد أن عمليات التسليح عادية وجيدة و أن الأسلاك المكهربة على طول الحدود لم تعرقل عملية إدخال الأسلحة و المؤونة للثوار بالداخل و الجدير بالذكر أن عوامل شخصية جعلت كريم بلقاسم يقدم التقارير المغلوطة تهربا من تحمل المسؤوليات من جهة، ومحاولة تمرير مشروعه المتضمن زعامة الثورة من جهة اخرى.[2]

أمام هذا الوضع بدأت بوادر الصراع وتبادل الاتهامات تظهر بين القادة الميدانيين لجيش التحرير الوطني في الداخل و القادة السياسيين في الحكومة المؤقتة في الخارج، حيث قام كل من العقيدين أوعمران و بومدين بمطالبة الحكومة المؤقتة بتحمل مسؤولياتها كاملة فيما يتعلق بالتسليح.[3]

([1]): محمد برشان، مرجع سابق، ص 13.

([2]): محمد شبوب، مرجع سابق، ص 34

([3]): محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1942-1992)، ج2، دار هومة، الجزائر، 2000، ص 180 .

هذه الأزمة الخطيرة التي واجهت الثورة، حتمت على قيادة الحكومة المؤقتة التدخل بسرعة من أجل ايجاد حل لها.

المبحث الثالث: الصراع داخل الحكومة المؤقتة

واجهت الحكومة المؤقتة عدة مشاكل منذ تأسيسها في 19 سبتمبر 1958م من محاولة محمد لعموري الانقلابية و صراع الباءات الثلاث حول القيادة إلى طلب قادة الولايات منها الدخول إلى الجزائر بالإضافة الى عدة أزمات أخرى كادت أن تعصف بها. [1]

حادثة مقتل عميرة علاوة 10 فيفري 1959م:

كان عميرة علاوة[*] مسؤولا سابقا في حزب الشعب الجزائري في سطيف، و صديقا حميما للدكتور الأمين دباغين[2]، و كان من المعارضين لتعيين فرحات عباس رئيسا للحكومة المؤقتة[3]، ففي سنة 1958م عين في ممثلية الحكومة المؤقتة في بيروت، تحت إمرة إبراهيم كابوية الذي كان أصلا عضوا في الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، فكان يعطي صبغة سياسية لكل الخلافات التي كانت تقع بينه و بين رئيسه[4]، كما استمر عميرة في انتقاد فرحات عباس و أصدقائه و تجاوز ذلك الى الحديث

(1): سهام ميلودي، علاقة الحكومة المؤقتة بقيادات جيش التحرير الوطني(سبتمبر 1958- مارس 1962)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران، 2011، ص 26.

(*): كان يعمل في مكتب جبهة التحرير الوطني بمدريد بإسبانيا سنة 1958. أنظر: فتحي الديب، مصدر سابق، ص 423.

(2): محمد حربي، مصدر سابق، ص 202

(3): صالح بلحاج، مرجع سابق، ص-ص 34-35.

(4): محمد حربي، مصدر سابق، ص 203.

جهرا عن الحياة الخاصة لأعضاء الحكومة المؤقتة و رئيسها[1]، و وصل به الأمر إلى أن وصف فرحات عباس بالاندماجي الذي أراد الاستيلاء على الثورة ثم تحريفها خدمة لأسياده الفرنسيين حسب تعبيره[2].

و ازداد غضبه خاصة بعدما بلغ مسامعه أن فرحات عباس و بوصوف بصدد إجراء اتصالات سرية مع الفرنسيين بدون علم صديقه الدكتور الأمين دباغين وزير الشؤون الخارجية في تلك الفترة[3]، غير أن إبراهيم كابوية تدخل و أرسل تقريرا إلى فرحات عباس يتهم فيه عميرة بالتقول عل الوزراء و اتهامهم بالانحراف على مبادئ ثورة أول نوفمبر، و أن جيش التحرير ناقم على الحكومة و تصرفاتها، و حول عباس التقرير إلى بوصوف الذي وجد فيه فرصته، فاتفق مع فرحات عباس ليبرق إلى عميرة للحضور فورا إلى القاهرة[4].

في يوم 10 فيفري 1959م وصل عميرة إلى مقر الحكومة المؤقتة بالقاهرة في حدود الساعة الحادية عشر صباحا، حيث استقبله فرحات عباس بمكتب مصالح بوصوف في الطابق الخامس، و لم يلبث أن سمع المتواجدون بالمبنى شجارا و أصواتا عالية، و فوجئ الجميع بجثة عميرة ملقاة بالطريق العام أمام مبنى الحكومة الجزائرية[5]، و قالت الرواية الرسمية للحكومة المؤقتة أن عميرة انتحر بإلقاء نفسه من النافذة[6].

([1]): صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 35.

([2]): رابح لونيسي، مرجع سابق، ص 39.

([3]): محمد عباس، خصومات تاريخية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2010، ص 98.

([4]): فتحي الديب، مصدر سابق، ص 424.

([5]): المصدر نفسه، ص 424.

([6]): محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 472.

تأزمت الأوضاع بعد هذا الحدث المريع، فقد اتهم الدكتور محمد الأمين دباغين الرئيس فرحات عباس بقتل عميرة، و أنه ألقى به من النافذة، و طالب بإجراء تحقيق في هذه الحادثة، و هو ما وافقت عليه السلطات المصرية، التي رفضت غلق الملف، لأنها كانت تريد التخلص من الحكومة المؤقتة، حيث لم تكن على وفاق معها، بالإضافة إلى أن جمال عبد الناصر كان شديد الاستياء من قياداتها و يعتبرها بعيدة عن طروحاته العربية الإسلامية(1).

كما نجد أيضا أن كريم بلقاسم استاء من تعاون فرحات عباس مع بوصوف لدرجة أنه استغل الوضع للمطالبة برئاسة الحكومة المؤقتة(2).

نلمس هنا أن طموح القيادة لدى كريم بلقاسم بقي راسخا في ذهنه، إذ أنه لم يفوت فرصة إلا و طالب برئاسة الحكومة المؤقتة، و بهذا سيحتدم الصراع بينه و بين بوصوف و بن طوبال(3).

كما تبين لنا أن هذه الحادثة فجرت الوضع داخل الحكومة المؤقتة و تسببت أيضا في خلاف بين أعضائها، حيث قدم الأمين دباغين استقالته الرسمية كتابيا من وزارة الخارجية يوم 15 مارس 1959 (4). (4). و بالتالي أصبحت هذه الحكومة عاجزة عن أداء مهامها، ليس فقط بسبب حادثة علاوة عميرة و استقالة الأمين دباغين، و إنما أيضا بسبب المشاكل التي عرفتها سابقا، خاصة توفير الأسلحة و الصراعات داخلها حول القيادة (5)، هذا ما سنحاول التطرق إليه في العنصر الموالي.

<u>2/ الانسداد السياسي داخل الحكومة المؤقتة:</u>

(1): محمد شبوب، مرجع سابق، ص 42.

(2): أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مع ركب الثورة التحري رية، ج3 ، الشركة الوطنية لمنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص409 .

(3): سهام ميلودي، مرجع سابق، ص 27.

(4): علي كافي، مصدر سابق، ص 236.

(5): سهام ميلودي، مرجع سابق، ص 27.

لقد كان لحادثة مقتل عميرة علاوة انعكاس كبير على الحكومة المؤقتة، إذ زادت في توسيع الهوة بين أعضائها، لدرجة أنهم لم يتمكنوا من الاتفاق على رد مناسب على اجتماع العقداء الأربعة، فاقترح بن يوسف بن خدة على اعضائها الدخول الى الجزائر لتوحيد الصفوف و تخفيف الضغوط التي تمارسها دول المغرب العربي ومصر على الجزائر[1]، حيث أن تونس و المغرب كانتا بمثابة القواعد الخلفية للثورة أما مصر فكان بها مقر الحكومة المؤقتة و بالتالي فإن هذه الدول كانت تتدخل في كل ما يخص الثورة مثل ما حصل في حادثة عميرة علاوة و أيضا في قضية التموين بالأسلحة، حيث تمت مناقشتها من طرف الرئيس جمال عبد الناصر في اجتماعه بأعضاء الحكومة المؤقتة يوم 06 فيفري 1959م بالقاهرة حيث اعتبر الحكومة مسؤولة عن عدم وصول الأسلحة الى الداخل و اتهمها بمنعها عن كل من لا يساندها من قادة الداخل[2]، وهذا يعتبر تدخلا في شؤون الحكومة و الثورة، لكن اقتراح بن خدة تم رفضه من قبل بعض أعضاء الحكومة المؤقتة في اجتماع لمجلس الوزراء الذي عقد بتاريخ 29جوان 1959م[3]، و قد كانت آراء هؤلاء الأعضاء حول الحكومة كالتالي:

بالنسبة لكريم بلقاسم فقد اعترف أن الحكومة المؤقتة بعيدة كل البعد عن الشعب و قادة الداخل يعلمون جيدا الخلافات الموجودة بين أعضائها، و اقترح انهاء مهام هذه الحكومة و إنشاء هيئة جديدة مكانها، أما بن طوبال فقد قال: " **إن تشكيلتنا هذه لن تعيش حتى لو بذلنا كل مجهوداتنا في سبيل بقائها لأنها غير متجانسة**"، واعترف بن طوبال بأن الاحداث تجاوزت أعضاء الحكومة المؤقتة وعليهم أن يتداركوا ما فاتهم[4]، و بخصوص عبد الحفيظ بوصوف فقد اعتبر هذه الحكومة غير قابلة للحياة لأنها

(1) : Mohamed Harbi, Le FLN mirage et réalité, des origines à la prise du pouvoir 1945-1962, NAQE, ENAL, Alger 1993, p 240.

(2): فتحي الديب، مصدر سابق، ص 416-417.
(3): أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 436
(4): عمار بوحوش، مرجع سابق، ص-ص 488-489.

غير ممثلة لحقيقة الواقع الجزائري[1]، أما محمد يزيد وزير الإعلام فأكد ما قاله زملاؤه بقوله: " **إننا حكومة أظهرنا عجزنا ولم تتبين لنا أية خطة سياسية أو عسكرية أو دبلوماسية، والواجب يفرض علينا الأن أن نسعى بواسطة هيئة جديدة لاسترجاع نفوذنا على الشعب في الداخل**"[2]، أما السيد محمود الشريف وزير التسليح والذخيرة فقال بأن السبب الرئيسي لأزمة الحكومة المؤقتة يرجع إلى عدم التجانس بين الوزراء، والمحاباة والمحسوبية ووجود متخاذلين في مناصب عليا، والصراع القائم بين الدكتور الأمين دباغين وفرحات عباس بسبب حادثة عميرة علاوة، ثم ختم كلامه قائلا: " **يجب علينا أن نضع حدا للمطامع الشخصية... وأن نأخذ شكلا جديدا، وأن ندخل الحكومة الجديدة للجزائر، لنعمل مع الثورة وفي وسطها**"[3].

غير أن أحمد توفيق المدني[**] وزير الشؤون الثقافية في الحكومة المؤقتة لم يسر في نفس طرح زملائه حيث قال: " **إنني أرى الحكومة وأنا بالقاهرة أرها صالحة للحياة، صالحة للبقاء، إنما أرى وجوب إدخال تعديل على نظامها لا على أشخاصها**"[4].

وفي يوم 12 جويلية 1959 انتهت اجتماعات مجلس الوزراء بالقاهرة، واتفق أعضاء الحكومة على عقد اجتماع للقادة العسكريين من الداخل وتشكيل مجلس وطني جديد للثورة الجزائرية من أولئك

([1]): سهام ميلودي، مرجع سابق، ص 29.
([2]): عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 490.
([3]): أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 437.
([**]): أحمد توفيق المدني (1899-1983): ولد في أول نوفمبر 1899 بتونس العاصمة لعائلة جزائرية هاجرت بعد ثورة 1871، أتم دراسته بالزيتونة، كان من بين مؤسسي الحزب الدستوري التونسي سنة 1920، نفي من تونس إلى الجزائر في 6 جوان 1925 بسبب نشاطاته القومية والدعائية التي قام بها لصالح الثائر المغربي عبد الكريم الخطابي، تولى منصب الأمانة العامة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين في سنة 1932 انخرط في صفوف جبهة التحرير الوطني في فيفري 1956، أرسل إلى القاهرة في إطار بعثة جبهة التحرير الوطني الخارجية، عين عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية في أوت 1956، ووزيرا للشؤون الثقافية في الحكومة المؤقتة الأولى سبتمبر 1958، بعد استقلال الجزائر عين وزيرا للأوقاف في حكومة 27 سبتمبر 1962، ثم سفيرا للجزائر في العراق ثم بكستان. أنظر: عاشور شرفي، مرجع سابق، ص-ص 320-321
([4]): عمار بوحوش، مرجع سابق، ص-ص 490-491.

القادة العسكريين ومن بعض السياسيين الذين يتم تعينهم في هذا المجلس الجديد، ثم يقوم أعضاء المجلس الجديد بانتخاب حكومة جديدة[1].

و هو ما مهد الطريق أمام اجتماع العقداء العشرة في 11 أوت 1959م بتونس.

([1]): أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 443.

الفصل الثاني:

حيثيات اجتماع العقداء

العشرة ونتائجه

المبحث الأول: الإطار الزماني والمكاني للاجتماع وشروط المشاركة فيه.

المبحث الثاني: الحاضرون في اجتماع العقداء العشرة

المبحث الثالث: قرارات اجتماع العقداء العشرة

لقد شهدت الثورة خلال عامي 1958–1959م تطورات خطيرة جدا، وذلك بسبب سياسة شارل ديغول العسكرية التي حاول خلالها فصل الداخل على الخارج، وكذلك نتيجة لأزمات الحكومة المؤقتة المتتالية بداية بالانقلاب العسكري الفاشل الذي قاده محمد لعموري مرورا بحادثة مقتل عميرة علاوة وصولا إلى استقالة الأمين دباغين (وزير الخارجية) .

وأمام ذلك الوضع كان لزاما على قيادة الثورة أن تسارع في معالجة الوضع السياسي والعسكري الخطير، فكانت الدعوة إلى عقد اجتماع عاجل في تونس لحل بعض الأزمات الطارئة، وقد عرف ذلك الاجتماع تاريخيا باجتماع العقداء العشرة.[1]

المبحث الأول: الإطار الزماني والمكاني للاجتماع وشروط المشاركة فيه

اختلفت الآراء حول المدة التي استغرقها اجتماع العقداء العشرة[2]، فحسب علي كافي فإن الاجتماع قد دام 94 يوما[3] في حين أن محمد حربي يؤكد أن طول الاجتماع كان 110 يوما حيث امتد من صيف إلى خريف1959[4]، ويتفق معه عمار بوحوش الذي يؤكد أيضا أن مدة الاجتماع دامت 110 يوم من النقاش والحوار[5]، لكن أغلب الآراء تتفق على أن الاجتماع بدأ في 11 أوت 1959 وانتهى في 16 ديسمبر 1959م أي أنه دام حوالي أربعة أشهر[6].

([1]): محمد شبوب، مرجع سابق، ص.46.

([2]): صالح بلحاج، مرجع سابق، ص42.

([3]): علي كافي، مصدر سابق، ص 255.

([4]): محمد حربي، مصدر سابق، ص206.

([5]): عمار بوحوش، مرجع سابق، ص493.

([6]): زهير إحدادن، مرجع سابق، ص65.

أما بخصوص الإطار المكاني للاجتماع فقد كان في العمارة رقم 02 من شارع بارمنتي بتونس العاصمة [1] وانتهى بطرابلس في ديسمبر 1959م[2].

وقد حاولت قيادة الخارج فرض شروط كانت تراها موضوعية على قادة الداخل وذلك قصد تفعيل اجتماع تونس ومن ذلك أنه يلزم لكل قائد ولاية أن يكون محمّلا بوثيقة تزكية تكون كتابية يحضرها معه كدليل على ثقة المجاهدين به، هذا إلى جانب كون الاجتماع في حد ذاته قد حدد له مقر بوزارة الدفاع التابعة للحكومة المؤقتة لعقد الجلسات، وقد تسلم كل عضو مشارك مشروع وزارة الدفاع خصيصا للموافقة عليه في الاجتماع وتمريره على الحضور[3].

المبحث الثاني : الحاضرون في الاجتماع

1- الباءات الثلاث:

*** عبد الحفيظ بوصوف:**

ولد بميلة وهو من قدماء المنظمة الخاصة، وشارك في لقاء مجموعة 22 بالمدنية، وتولى قيادة الولاية الخامسة (الغرب الجزائري) بعد صعود بن مهيدي إلى عضوية لجنة التنسيق والتنفيذ (C.C.E) ويتميز بوصوف بالكفاءة والقدرة على التنظيم والصرامة ويعتبر مؤسس وزارة التسليح والاتصالات العامة التي انبثق منها الأمن العسكري بعد الاستقلال[4].

([1]): مصطفى بن عمر، الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر2007، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، ص240.

([2]): عبد الحميد براهيمي، في أصل الأزمة الجزائرية (1958-1999)، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص44.

([3]): محمد شبوب، مرجع سابق، ص-ص46-47.

([4]): رابح لونيسي، مرجع سابق، ص26.

*** كريم بلقاسم:**

ولد في 14 ديسمبر1922م بدوار بلدية آيت يحيى دائرة ذراع الميزان ولاية تيزي وزو، تربّى في أسرة ميسورة الحال، التحق بحزب الشعب ثم إلى المنظمة الخاصة، شارك في التحضير للثورة وإعداد بيان أول نوفمبر وهو قائد المنطقة الثالثة (القبائل) وكان من المعدين لمؤتمر الصومام 20 أوت 1956م، عارض نظام أحمد بن بلة وبومدين، اغتيل بألمانيا في 18 أكتوبر 1970م[1].

*** لخضر بن طوبال:**

من مواليد 1923م بميلة ، نشأ في أسرة ريفية فقيرة ، انخرط في حزب الشعب ثمّ أصبح عضوا ناشطا في المنظمة الخاصة وعاش مطاردا بعد اكتشافها حيث كان يترقب موعد اندلاع الثورة ويعتبر أحد القادة الرئيسيين للثورة التحريرية وقائد الناحية الأولى والثانية ووزير الداخلية في الحكومة المؤقتة(G.P.R.A) ، توفي عام 2011م[2].

2- أعضاء قيادة الأركان:

***محمدي السعيد:**

ولد سنة 1912م بقرية آيت فراح بلدية الأربعاء نايث اراثن ولاية تيزي وزو، تربّى في أسرة صغيرة بمنطقة جبلية محرومة، نظرا لعدم حصوله على عمل توجه للتطوع في الجيش الفرنسي ليوفر لنفسه ولأسرته العيش الكريم، كانت له اتصالات مع حزب الشعب الجزائري حيث التحق بالثورة وارتقى إلى مجاهد ثائر ثم أصبح نائبا لكريم بلقاسم بالمنطقة الثالثة، بعد مؤتمر الصومام عيّن قائدا عليها خلفا لبلقاسم برتبة

([1]): محمد علوي، مرجع سابق، ص 85-89.

([2]): عبد الله مقلاتي، العقيد لخضر بن طوبال قائدا أو منظرا للثورة الجزائرية، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد03، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ص ص ص202،191،186.

عقيد، وأصبح عضوا إضافيا في المجلس الوطني للثورة ثم قائدا للجنة العمليات العسكرية الشرقية، وشارك في اجتماع العقداء بالخارج وبعد ذلك أصبح وزير دولة بدون حقيبة في الحكومة الجزائرية المؤقتة ،وبعد 1965م عاش تحت الإقامة الجبرية وفي 1991م انخرط في الجبهة الإسلامية للإنقاذ وترشح في الانتخابات التشريعية 1991، توفي في 6 ديسمبر 1994م[1].

*** هواري بومدين:**

اسمه الحقيقي محمد بوخروبة، ولد في 23 أوت 1932م في مشتى بن عدي على بعد 15 كيلو من قالمة في عائلة متواضعة من سبعة أطفال، زاول الدراسة بالزيتونة ثم بالقاهرة في الأزهر، بدأ نضاله في صفوف القوميين الجزائريين والمغاربة المتواجدين في القاهرة، وصل إلى لجنة التنسيق والتنفيذ حيث عيّنه بوصوف قائدا للولاية الخامسة وهكذا أصبح أصغر عقيد لجيش التحرير وفي السنة اللاحقة أوكلت إليه قيادة الجبهة الغربية، وفي المؤتمر الثالث للمجلس الوطني للثورة بقي في منصبه كأقوى قائد لهيئة الأركان العامة، وبعد الاستقلال أطاح ببن بلة في 19 جوان 1965م وأصبح رئيس مجلس الثورة ثم رئيسا للدولة إلى غاية وفاته يوم 27 ديسمبر 1978م[2].

3- قادة الولايات:

*** علي كافي:**

ولد في 7 أكتوبر 1928م بمزرعة قرب الحروش بولاية سكيكدة وهو من عائلة ريفية، حفظ القرآن على يد والده بمعهد الكتانية بقسنطينة ثم انتقل بعد ذلك إلى جامع الزيتونة 1950م، عاد إلى الجزائر لتلقي السلطات الاستعمارية القبض عليه بسبب نشاطاته الوطنية ثم يطلق سراحه بعد ستة أشهر، التحق

([1]): محمد علوي، مرجع سابق، ص ص 90-93.

([2]): عاشور شرفي: مرجع سابق، ص-ص98-99.

بصفوف جيش التحرير سنة 1955م ثم شارك في مؤتمر الصومام ضمن وفد الولاية الثانية وفي خريف 1956م عيّن قائدا عسكريا للولاية الثانية، اخترق خط موريس في نهاية 1957م ليشارك في اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ ثم عاد ليشارك في اجتماع العقداء العشرة، عيّن عضوا في مكتب المجلس الوطني للثورة ليواصل بعد ذلك نشاطاته الدبلوماسية ببيروت ودمشق وطرابلس ثم عيّن عضوا في المجلس الأعلى للدولة ثم رئيسا في 02 جويلية1992م بعد اغتيال الرئيس محمد بوضياف[1].

*** العقيد لطفي:**

اسمه بن علي بودغن، ولد بتلمسان يوم 07 ماي 1934م، التحق بالمدرسة الابتدائية بمدينته ثم ترك مقاعد الدراسة ليلتحق بصفوف جيش التحرير في أكتوبر 1955م بالمنطقة الخامسة، وفي جانفي1957م عيّن قائدا على المنطقة الثامنة من الولاية الخامسة برتبة نقيب ثم رائد بمنطقة آقبوتحت اسم لطفي، كما سافر مع فرحات عباس في زيارة إلى يوغسلافيا للبحث على الدعم العسكري للثورة ، توفي في 27 مارس 1960م بجبل بشار بعد معركة غير متكافئة مع قوات العدو[2].

***سليمان دهيليس:**

ولد في 14 فيفري 1920م بقرية آيت برجل ولاية تيزي وزو، تربى في أسرة فقيرة وجنّد في إطار الخدمة العسكرية الإجبارية وحارب مع الفرنسيين في الجبهة الإيطالية بنابولي 1943م، بدأ نشاطه السياسي في حزب الشعب الجزائري عندما كان يقيم في المهجر، التحق بصفوف الثورة في 02 نوفمبر 1954م، وبعد ذهاب أوعمران إلى سنة 1957م عيّن قائدا للولاية الرابعة برتبة عقيد ثم أصبح عضوا في المجلس الوطني للثورة (C.N.R.A)ا، شارك في اجتماع العقداء بالخارج وانتخب نائبا في المجلس الوطني عن

([1]): علي كافي، مصدر سابق، ص ص15-17.

([2]): آسيا تميم، مرجع سابق، ص- ص257-258.

ولاية تيزي وز في عام 1962م ثم أصبح معارضا للحكم في حزب جبهة القوى الاشتراكية "F.F.S" من 1963-1965م، توفي في 06 نوفمبر 2011م[1].

*** محمد يازوران:**

ولد في 18 فيفري 1921م بقرية اعجماض ولاية تيزي وزو، تربّى في أسرة فقيرة تمتهن فلاحة الأرض، ونظرا لظروفه القاسية انفصل عن المدرسة ليعين والده في أعمال الفلاحة ثم في التجارة، في سنة 1942م انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري وهو من الرواد الأوائل في الحركة الوطنية بمنطقة القبائل كلها، التحق بالثورة وكان على رأس مجموعة من المجاهدين في منطقة أكفادو ثم أسندت إليه عملية "العصفور الأزرق" 1955-1956م وأدى العملية بنجاح، وفي جويلية1959م رقيّ إلى رائد ثم عقيد ومثّل الولاية الثالثة في اجتماع العقداء حيث بقي في تونس مكلفا بإرسال المال والسلاح وبعد الاستقلال شارك في المجلس الوطني للثورة بتونس، توفي في 06 جانفي1988م بالعاصمة[2].

*** الحاج لخضر:**

اسمه عبيدي محمد الطاهر، ولد سنة 1916م بقرية أولاد اشليح ولاية باتنة من عائلة فقيرة، غادر الوطن إلى فرنسا سنة 1936م بحثا عن العمل وأول ما قام به بعد عودته إلى أرض الوطن هو تكوين خلية سرية بمدينة باتنة 1939م وأخرى بعين توتة 1942م، سنة 1944م كلّفه بن بولعيد بمهمة استقبال المناضلين القادمين من شمال قسنطينة، اختير قائدا لأحد الأفواج ليلة نوفمبر 1954م ثم واصل جهاده بالأوراس وترقى في المناصب العسكرية، توفي يوم 23 فيفري 1998م بمدينة باتنة[3].

([1]): محمد علوي، مرجع سابق، ص ص121-123.

([2]): المرجع نفسه، ص ص94-96.

([3]): آسيا تميم، مرجع سابق، ص259.

المبحث الثالث: قرارات اجتماع العقداء العشر

توصّل العقداء العشرة [1]بعد أكثر من مئة يوم من المناقشات والمساومات إلى عدة قرارات، كان أهم عنصر فيها تعيين مجلس وطني جديد وتوجيه الدعوات إلى الأعضاء لعقد الدورة الثالثة التي تقرر أن تكون في طرابلس ابتداء من منتصف شهر ديسمبر لعام 1959م وذلك من أجل الحل النهائي للأزمة[2].

اختلف العقداء العشرة حول تشكيلة المجلس الوطني للثورة الجزائرية حيث أراد كريم بلقاسم ضم ضباط فارين من الجيش الفرنسي إلى تشكيلة المجلس لكن رفض الآخرون ذلك خاصة بومدين، ولم يتمكن إلا أحمد بن شريف من اكتساب العضوية في المجلس الوطني لأنه التحق بالثورة في بداياتها عكس الآخرين الذين التحقوا بها عامي 1958 و1959م، واستطاع بومدين أن يلحق بالتشكيلة بعض ضباط جنود الحدود الموالين له كعلي منجلي والطاهر الزبيري[3]، كما تعزّز المجلس بتعيين قادة المجالس الولائية واتفق كل القادة الجدد على ضرورة تقوية الثورة عن طريق تكوين سلطة قوية قادرة على توجيه الأمور السياسية والعسكرية[4].

كما تقرّر في الاجتماع تنظيم بعض العمليات العسكرية المسلحة داخل الوطن حيث عرفت الجزائر العاصمة وعدد آخر من المدن الكبرى استئناف العمليات الفدائية بتنصيب الكمائن ضد قوافل العدو، ممّا أحدث حيرة هيأة الأركان الفرنسية وغضب الجنرال شال الذي كان يعتقد أنّه قد قضى على مقاتلي جيش التحرير، وعلى الصعيد السياسي اتفق العقداء العشرة مع فرحات عباس على ضرورة استدعاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية وعقد دورة موسعة لكامل الأعضاء قبل نهاية 1959م ومن بين

([1]): أنظر الملحق رقم: 02

([2]): محمد شبوب، مرجع سابق، ص59.

([3]): رابح لونيسي، مرجع سابق، ص42.

([4]): عمار بوحوش، مرجع سابق، ص493.

الأمور التي طرحت على بساط المناقشة : اقتراح " الإيليزي" بشأن السلم في الجزائر، ثم الاتفاق على الشروع في الاتصالات استعدادا للمفاوضات الرسمية مع الحكومة الفرنسية[1].

يعتبر اجتماع العقداء العشرة الذي عقد بتونس العاصمة في الفترة المحصورة من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959م من الأحداث التاريخية المهمة في تاريخ الثورة الجزائرية هذا من جهة ، ومن جهة يبين هذا الاجتماع مدى الاختلاف والصراع القائم بين قادة الداخل والخارج، وأبرز مثال هو شروط المشاركة في الاجتماع التي وضعها قادة الخارج ضد الداخل،وما يظهر أيضا في هذا الاجتماع هو أنّ المشاركين فيه مختلفين ومتنوعين(الباءات الثلاث، أعضاء من قيادة الأركان، قادة الولايات)، لكنهم يجتمعون في شيء مهم هو أن كلّهم من القادة العسكريين.

كانت قرارات اجتماع تشمل جانبين هما:

1- الجانب السياسي :

- تعيين مجلس وطني جديد و الاستعداد بشأن مناقشة اقتراح الإيليزي بشأن السلم مع الجزائر ومنه البدأ في المفاوضات الرسمية مع فرنسا.

2- الجانب العسكري:

- استئناف العمليات العسكرية الفدائية في كثير من المدن الجزائرية.

([1]): مصطفى بن عمر، مصدر سابق، ص241.

الفصل الثالث:

انعكاسات اجتماع العقداء

العشر على الثورة

المبحث الأول: اجتماع المجلس الوطني للثورة (1959-1960)

المبحث الثاني: تأسيس هيئة الأركان العامة

المبحث الثالث:الصراع بين هيئة الأركان و الحكومة المؤقتة

المبحث الرابع: أزمة صائفة 1962

المبحث الأول: اجتماع المجلس الوطني للثورة (1959-1960)

لقد كان اجتماع العقداء العشر بمثابة لجنة تحضيرية لعقد اجتماع المجلس الوطني للثورة، إذ بمجرد الانتهاء منه افتتحت أشغال هذا الأخير[1]، و قد اختلفت الكتابات التاريخية حول تاريخ انطلاق الاجتماع و نهايته، فحسب سعد دحلب* فإن الاجتماع انطلق يوم 10 ديسمبر 1959و دام إلى غاية 20 جانفي 1960[2]، أما بن يوسف بن خدة فقد قال أن بداية الاجتماع كانت في 17 ديسمبر 1959 و استمر إلى غاية 18جانفي 1960[3]، في حين نجد أن على كافي أكد أن انعقاد الاجتماع كان في الفترة ما بين 16 ديسمبر 1959 و 18 جانفي1960[4]، و قد عقد في مقر المجلس التشريعي الليبي بالعاصمة طرابلس[5] و حضره كل الأعضاء الذين سجلت اسماؤهم في التركيبة الجديدة للمجلس الوطني للثورة[6]، و التي عينها العقداء العشرة، و لم يحضر إلا الأعضاء الذين كانوا داخل الجزائر[7].

ورافق انعقاد هذا الاجتماع أوضاع جد صعبة واجهتها الثورة، بسبب المشاريع السياسية التي جاء بها ديغول لتصفية الثورة، و تصاعد العمليات العسكرية في الجزائر و القمع الذي عاناه الشعب الجزائري لذلك تم التطرق في بداية الاجتماع الى دراسة البيانات المتعلقة بنشاط الحكومة المؤقتة، ثم بحث

([1]): سهام ميلودي، مرجع سابق، ص 46.

(*): ولد سنة 1919 بقصر الشلالة، كان عضوا في اللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري، بعد اندلاع الثورة عين عضوا في لجنة التنسيق و التنفيذ، شغل منصب وزير الشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في الفترة ما بين (1961-1962)، يعد من أبرز الشخصيات السياسية التي فاوضت الحكومة الفرنسية في مفاوضات إيفيان، توفي سنة 2000. أنظر: عاشور شرفي، مرجع سابق، ص- ص 164-165.

([2]): سعد دحلب، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص 106.

([3]) : Ben Youcef Benkhedda, L'Algérie à L'indépendance, La crise De 1962, Dahlab Edition, Alger, P 139.

([4]): علي كافي، مصدر سابق، ص 257.

([5]): كل دورات المجلس الوطني للثورة الجزائرية بعد الدورة الثانية(دورة القاهرة)، انعقدت في العاصمة الليبية طرابلس، و كان التبرير الرسمي لذلك الاختيار هو توفر الشروط الأمنية الملائمة في ليبيا و بعدها عن الأضواء الصحفية، و أيضا رغبة القيادة في التعبير عن استقلالها بالنسبة للحكومتين التونسية و المصرية، للمزيد أنظر: صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 46.

([6]): أنظر الملحق رقم: 03.

([7]): محمد شبوب، مرجع سابق، ص 64.

الوضعية العسكرية للثورة و اتخاذ قرارات تتعلق بالخطط العسكرية و تنظيم جيش التحرير الوطني، كما درس وضعية الشعب و السياسة التي تتبعها الحكومة الفرنسية للقضاء على الثورة[1].

و قد أبرزت الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية التي تواصلت أكثر من شهر الاختلاف العميق حول سير الثورة و مشاكل التنظيم[2]، حيث دارت النقاشات في جو سادته المساومات و المزايدات الكلامية و الاتهامات المتبادلة و الانتقادات في صورة التجريح و الإدانة و السب و الشتم و مقاطعة البعض للاجتماعات و ايقاف الجلسات بشكل مفاجئ، لذلك لم تحظى القضايا السياسية باهتمام كبير من المجلس الذي سارع الى المصادقة على مشروعي البرنامج و القوانين الأساسية، من دون صعوبة و لا مناقشة معمقة و تم تخصيص القسم الأكبر من وقت الاجتماع لمعالجة المشاكل العسكرية و تعيين القادة الجدد[3].

و الملاحظ من خلال مناقشات المجلس هو تراجع دور الباءات الثلاث و تغير موازين القوى منذ اجتماع العقداء العشرة، فحسب فرحات عباس كانت الدورة الثالثة للمجلس الوطني عبارة عن محاكمة لكريم و بوصوف و بن طوبال من قبل العسكريين[4]، و ما يؤكد ذلك هو رفض المجلس مقترح الباءات الثلاث بإنشاء حكومة عسكرية تتألف من خمسة أعضاء(كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، لخضر بن طوبال، بن يوسف بن خدة، عمر أوصديق)، تكون بمثابة حكومة و قيادة لجبهة التحرير الوطني[5]خاصة الوطني[5]خاصة بعد تدخل محمود الشريف الذي أعطى تقريرا عن الوضع المالي للثورة حيث اتهم أعضاء الحكومة ومن بينهم الباءات الثلاث بالإسراف في الإنفاق و الذي وصل إلى حد التبذير، و قال أن كل واحد منهم كانت حاشيته تتوسع كل يوم، و تتقاضى مرتبات مالية ضخمة من أموال الثورة على

([1]): محمد لحسن أزغيدي، مرجع سابق، ص 222.

([2]): علي كافي، مصدر سابق، ص 257.

([3]): صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 46.

([4]) : Ferhat Abbas, Autopsie D'une Guerre L'Aurore, Présentation de Abderrahmane Rebahi, Alger- Livres Editions, Alger, 2011, P 280.

([5]): سهام ميلودي، مرجع سابق، ص 36.

حساب اللاجئين في الحدود و الموضوعين في المحتشدات بالداخل[1]، و هذا ما يعد ضربة قوية لنفوذهم.

وبعد نقاش طويل استغرق 33 يوما، قرر المجلس تشكيل ثلاث لجان للقضايا العسكرية و السياسية و الدبلوماسية و لجنة رابعة سميت اللجنة الاستشارية و ضمت كل من سعد دحلب، هواري بومدين و محمدي السعيد، كان عليها أن تستمع إلى كل أعضاء المجلس لتسجيل آرائهم فيما يتعلق بتشكيل الحكومة المؤقتة و اقتراح الوزراء و الرئيس[2].

اتخذ المجلس في نهاية الأشغال قرارات هامة، حيث صادق أولا على مشروع البرنامج الذي أعدته اللجنة التحضيرية بسرعة و على نصين تأسيسيين هما القوانين الأساسية لجبهة التحرير و المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية، و كانت السمة البارزة في البناء التأسيسي الذي سنته الدورة هي الخلط التام بين السلطات، فالسلطة السياسية (الجبهة) ممتزجة بالسلطة العسكرية (جيش التحرير) من ناحية و مختلطة بجهاز الدولة من جهة أخرى[3].

أما فيما يخص التنظيم الداخلي للثورة، فقد خرج المجلس بجملة من القرارات أهمها:

1- تأسيس حكومة مؤقتة جديدة[4].

2- تشكيل لجنة وزارية للحرب.

3- إنشاء هيئة أركان عامة للجيش.

بالنسبة للقرار الأول، فقد ثبت المجلس مرة أخرى فرحات عباس رئيسا للحكومة[5]، و في هذا الصدد يقول سعد دحلب رئيس اللجنة المكلفة باقتراح تشكيل الحكومة " **أن كريم بلقاسم كان منذ بداية اجتماع المجلس ضد إعادة تنصيب فرحات عباس، معتبرا بأن الرئاسة يجب أن تعود إلى أحد**

([1]): مصطفى هشماوي، مصدر سابق، ص –ص 181-182.

([2]): صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 49.

([3]): إلياس نايت قاسي، الوضع السياسي للجزائر(1960-1961)، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مج 2، ع3، الجزائر، جانفي 2014، ص 169.

([4]): أنظر الملحق رقم 04.

([5]): محمد حربي، مصدر سابق، ص 211.

المؤسسين التاريخين" ، و هو في هذا يقصد نفسه، لأنه الوحيد الذي بقى من هؤلاء بعد استشهاد و سجن الباقين[1]، و قد رفض كل من بوصوف و بن طوبال فكرة تنصيب كريم على رأس الحكومة المؤقتة[2]، حيث يروي سعد دحلب في هذا الصدد أن بومدين أخبره أن بن طوبال كان يبكي عندما رفض وزارة الداخلية التي اقترحنا عليه الاحتفاظ بها، فلم يكن يريد و بأي ثمن أن يبقى وزيرا تحت رئاسة كريم بلقاسم[3].

ولكن يظهر بأن المجلس الوطني، لما وجد الحكومة المقبلة قادمة على اجراء مفاوضات مع حكومة ديغول، رشح لهذا الأمر فرحات عباس، لكي يشجع ديغول على هذا التوجه و يبعد عن الجبهة تهمة التطرف التي كانت فرنسا تروج لها في الساحة الدولية[4]، و يرى محمد حربي بأن اعادة تثبيت فرحات عباس هو عبارة عن تحذير للثالوث كريم و بوصوف و بن طوبال الذين كانوا يريدون السيطرة على القيادة[5].

وفي ظل صراع هؤلاء فيما بينهم، لم يكن في وسع كريم بلقاسم الفوز بالرئاسة لأنه حتما سيجد معارضة شديدة من طرف خصميه بن طوبال و بوصوف[6]، و لم يكن تعديل الحكومة أصلا لصالح طموحات كريم بلقاسم حيث كلف بوزارة الشؤون الخارجية و بمنصب نائب الرئيس، بعد أن كان المسؤول الأول على القوات المسلحة[7]، و بالتالي لم يعد يشرف على الجيش حيث أوكل هذا المنصب للجنة الوزارية للحرب تحت قيادة الباءات الثلاث[8].

([1]): سعد دحلب، مصدر سابق، ص – ص 106-107.
([2]): رابح لونيسي، مرجع سابق، ص 43.
([3]): سعد دحلب، مصدر سابق، ص 108.
([4]): صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 51.
([5]): محمد حربي، مصدر سابق، ص 211.
([6]): حكيمة شتواح، المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة التحريرية (1954-1962)، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص 101.
([7]): سعد دحلب، مصدر سابق، ص – ص 109-110.
([8]): محمد حربي، مصدر سابق، ص 211.

وقد أبقى المجلس على مناصب كل من لخضر بن طوبال كوزير للداخلية و محمد يزيد وزير للإعلام و أحمد فرانسيس* كوزير للمالية و الشؤون الإقتصادية[1]، و تم دمج وزارة التسليح و التموين بوزارتي الاتصالات والمخابرات العامة وصارت تسمى بوزارة السلاح و المواصلات العامة بقيادة بوصوف، و أصبح المحاور الرئيسي للجيش و أشرف فيه على سلاح الإشارة[2]، أما عبد الحميد مهري** مهري** الذي كان وزيرا لشؤون إفريقيا الشمالية، فأوكلت إليه كذلك مهمة الشؤون الاجتماعية و الثقافية، و بتقلده لهاتين الوزارتين، أقصي كل من بن خدة و توفيق المدني، اللذان تقلداها سابقا، الأول الشؤون الاجتماعية و الثاني الشؤون الثقافية، كما أقصي محمود الشريف الذي كان مسؤولا سابقا عن التسليح و التموين ليدخل المجلس عسكري آخر هو محمدي السعيد بصفته وزير دولة و هو الذي كان سابقا قائد لهيئة الأركان الشرقية(E.M.E)[3].

وعين القادة المساجين بفرنسا أحمد بن بلة كنائب للرئيس، كما اعتبر حسين آيت أحمد و محمد بوضياف ومحمد خيضر وزراء دولة[4]، و الشيء الملاحظ على هذه التشكيلة الجديدة للحكومة المؤقتة، هو أن المجلس قلل من عدد الوزراء حيث صار 13 وزيرا بدلا من 19 وزيرا[5].

هذا عن القرار الأول، أما فيما يخص القرارين الأخيرين فقد تم إلغاء وزارة القوات المسلحة

(*): ولد سنة 1910 بغيلزان، تحصل على شهادة طبيب عام سنة 1938، ناضل في حزب أحباب البيان و الحرية، كما يعد من مؤسسي الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، التحق بالثورة سنة 1956، و عين عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ثم وزيرا للاقتصاد و المالية في الحكومة المؤقتة الأولى و الثانية. أنظر، عاشور شرفي، مرجع سابق، ص- ص 259-260.

([1]): حكيمة شتواح، مرجع سابق، ص 100.

([2]): محمد حربي، مصدر سابق، ص 211.

(**): ولد عام 1926 بالحروش (سكيكدة)، كان عضوا في حزب الشعب الجزائري ثم حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، التحق بالثورة سنة 1954، أرسل إلى دمشق في جويلية 1955كممثل دائم لجبهة التحرير الوطني، عين في لجنة التنسيق و التنفيذ في عام 1957، ثم في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، عين كوزير لشؤون المغرب في الحكومة المؤقتة الأولى، ثم وزير للشؤون الاجتماعية و الثقافية في الحكومة المؤقتة الثانية ما بين(1960-1961)، بعد الاستقلال تولى منصب وزير الإعلام و الثقافة(1979-1980) ثم منصب سفير للجزائر بباريس عام 1984 ثم أمين عام جبهة التحرير الوطني من (1988إلى 1996). أنظر: عاشور شرفي، مرجع سابق، ص –ص 354-355.

([3]): حكيمة شتواح، مرجع سابق، ص 100.

([4]): محمد شبوب، مرجع سابق، ص 64.

([5]): سهام ميلودي، مرجع سابق، ص 37.

و تعويضها بلجنة وزارية للحرب، تتكون من كريم بلقاسم، بوصوف و بن طوبال مهمتها قيادة الجيش بواسطة هيئة أركان عامة(1).

و في ظل وجود هيئتين، واحدة بالشرق تحت قيادة محمدي السعيد و الأخرى بالغرب تحت قيادة هواري بومدين، و جد المؤتمرون أنفسهم أمام إشكالية، فتشكيل هيئة حرب موحدة معناه الاختيار بين القائدين، و لتفادي ذلك اقترح بوصوف و بن طوبال تعيين محمدي السعيد وزيرا للدولة، و بذلك أصبح بومدين و باقتراحهما قائدا لهيئة الأركان(E.M.G) حيث تحصل على حق اختيار معاونيه(2)، فرقى إلى جانبه كل من علي منجلي*، قايد أحمد**، و عز الدين زراري***(3).

أما على الصعيد السياسي فقد حدد المجلس الوطني للثورة المعالم الرئيسية للسياسة الجديدة التي يجب أن تنتهجها الحكومة المؤقتة في المستقبل، و من بين النقاط المدرجة في جدول أعمالها:

– أن تتولى تطبيق مبدأ حق تقرير المصير عن طريق استفتاء تنظمه و تشرف عليه الأمم المتحدة.

– أن تعيد إطلاق فكرة الوحدة العربية، دون القبول بشروط قد تفسد التحالفات مع البلدان العربية و الكتلة الشرقية، و أن تطالب البلدان العربية بقطع مبادلاتها الإقتصادية مع فرنسا.

– الضغط على الدول الإفريقية لسحب رعاياها المجندين في الجيش الفرنسي و العاملين في الجزائر (4).

---

(1): علي كافي، مصدر سابق، ص 257.

(2) : Yves Courriere, La guerre D'Algérie (1958-1962) L'heure Des Colonels, Les Feux Du Désespoir, Edition Robert La Affont, Paris, 1990, P 586.

(*): ولد سنة 1922 بعزابة ولاية سكيكدة، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري، ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، التحق بجبهة التحرير الوطني في 20 أوت 1955، عين مسؤولا على المنطقة الثالثة بالولاية الثانية ثم عضوا في هيئة الأركان الموحدة سنة 1960. أنظر: عاشور شرفي، مرجع سابق، ص- ص 347-348.

(**): ولد سنة 1924 بتيارت، مناضل في حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، انظم إلى الثورة في نهاية 1955، عين مسؤولا على منطقة فجيج ببشار، ثم نائبا لهواري بومدين، ثم عضوا في المجلس الوطني للثورة سنة 1959، ثم عضوا في هيئة الأركان العامة. أنظر: المرجع نفسه ص 271.

(***): ولد سنة 1934 ببجاية، اسمه الحقيقي رابح زراري، انظم إلى الثورة عام 1955، تعرض إلى الاعتقال في سنة 1956، إلا أنه فر من السجن، أصبح رائدا في جيش التحرير الوطني سنة 1958، أوقف مرة أخرى في نوفمبر 1958، إلا أنه أطلق سراحه بعد تظاهره بالقبول و الدفاع عن سلم الشجعان الذي جاء به ديغول، عين عضوا في المجلس الوطني للثورة ما بين (1959-1962) ثم عضو هيئة الأركان(1960-1962)، و مسؤول منطقة الجزائر ما بين جانفي و جويلية 1962. أنظر: محمد حربي، مصدر سابق، ص 354.

(3): علي كافي، مصدر سابق، ص 257.

(4): محمد حربي، مصدر سابق، ص 212.

أما على الصعيد المالي فأوصى المجلس بتشكيل لجنة للمحاسبة من أجل وضع حد للتبذير مع إتباع سياسة تقشف صارمة و تقديم مساعدة مالية للولايات[1].

و في الجانب العسكري دعا المجلس إلى ضرورة القيام بأعمال عسكرية على الحدود لإتاحة تدويل النزاع الفرنسي– الجزائري، و استئناف العمل المسلح في فرنسا، و عودة الضباط الكبار إلى الجزائر، و محاولة إعادة الصلة بين القادة في الداخل و الخارج[2].

من هنا نجد أن القرارات التي جاء بها المجلس الوطني كانت كلها في صالح الثورة، بمعنى أن تلك النقاط التي خرج بها المجلس، عملت على إعادة هيكلة جيش التحرير و كذا ربط الداخل بالخارج و ذلك ما ألح عليه اجتماع العقداء العشر[3].

المبحث الثاني: تأسيس هيئة الأركان العامة

أنشأت هيئة الأركان العامة في 18 جانفي 1960[4]، و استلمت وظائفها رسميا في الثالث و العشرين من الشهر نفسه[5]، حيث أسندت قيادتها إلى العقيد هواري بومدين الذي اختار لمساعدته كل من العقيد علي منجلي، و الرائد سليمان قايد أحمد[6]، و بخصوص اختيار العضو الرابع لهذه الهيئة فإن المسألة ظلت معلقة بين الأخذ و الرد حوالي شهرين كاملين، إلى أن وقع الاختيار على الرائد عز الدين زراري باقتراح من بومدين أيضا[7]، و كانت هذه الهيئة تحت مراقبة و توجيه اللجنة الوزارية للحرب(C.I.G) و التي بدورها خاضعة للحكومة المؤقتة[8].

([1]): سهام ميلودي، مرجع سابق، ص 38.
([2]): محمد حربي، مصدر سابق، ص 212.
([3]): محمد شبوب، مرجع سابق، ص 67.
([4]): علي كافي، مصدر سابق، ص 257.
([5]): محمد حربي، مصدر سابق، ص 217.
([6]): علي كافي، مصدر سابق، ص 257.
([7]): محمد شبوب، مرجع سابق، ص 69.
([8]): سهام ميلودي، مرجع سابق، ص 39.

و كان إنشاء هذه الهيئة باقتراح من العقداء العشر بهدف هيكلة الجيش ماديا و بشريا و إعادة تنظيم أمور الجيش و رفع معنوياته[1].

وحددت مهام هيئة الأركان العامة وفق التعليمة التي أصدرتها اللجنة الوزارية للحرب بتاريخ 31 جانفي 1960 و هي على النحو التالي:

- هيئة الأركان العامة هي القيادة العليا لجيش التحرير الوطني و تتوجب عليها مسؤولية توجيه و تنسيق العمليات العسكرية على المستوى الوطني.
- يتوجب على الهيئة تموين الداخل (الولايات) بالعتاد الحربي و بالمال و الإطارات.
- يخضع قادة الولايات و قادة الحدود إلى سلطة هيئة الأركان العامة في كل المسائل العسكرية.
- تعهد لهيئة الأركان مسؤولية التكوين و التدريب العسكري للإطارات.
- يمكن للهيئة ترقية الضباط إلى رتبة نقيب بناء على اقتراح مجالس الولايات.
- تكلف الهيئة بمهام الشرطة العسكرية في المناطق التي يتم تحديدها بالاتفاق مع اللجنة الوزارية للحرب.
- تشرف الهيئة على مصلحة الصحة العسكرية التي تزاول نشاطها في مناطق محددة[2].

و قد سعى هواري بومدين منذ تعيينه كقائد لهيئة الأركان العامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- القضاء على الفوضى التي انتشرت في صفوف جيش التحرير على الحدود أو بتونس، و محاولة إيجاد الوحدة و فرض الانضباط التام.
- تكثيف التدريب العسكري و توسيع عمليات التخريب للخطوط المكهربة، بهدف القضاء على حالة الخوف التي أصابت بعض المجاهدين[3].

([1]): مصطفى هشماوي، مصدر سابق، ص 184.

([2]): عبد النور خيثر، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية(1954-1962)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 471.

([3]): جمال قندل، مرجع سابق، ص 123.

– إعادة تنظيم فرق الحدود و هيكلة الوحدات الموجودة و جعلها فيالق خفيفة و معيارية قادرة على التواجد في أي مكان و زمان[1].

كان أول إجراء قامت به قيادة الأركان بعد تنصيبها هو العمل على إعادة تنظيم الجيش على الحدود الشرقية و الغربية، حيث استدعت الضباط القدامى و افرجت عن الجماعة التي سجنت في قضية ما عرف بانقلاب العقداء[2]، و كونت بتلك المجموعة جبهة قتال جديدة على الحدود المالية الجزائرية وجبهة أخرى على الحدود الليبية الجزائرية و لو أنها كانت موجودة من قبل و لم تعمر طويلا، كما قامت بإنشاء منطقتين في البداية، منطقة العمليات الشمالية و منطقة العمليات الجنوبية، بعد أن وضعت حدودا لكل منهما، ووضعت على رأس كل منطقة ضابط معروف من جيش التحرير حيث وضع على رأس المنطقة الشمالية عبد الرحمن بن سالم*، و المنطقة الجنوبية وضع على رأسها أحد ضباط جيش التحرير المبعدين و هو صالح السوفي، ثم شرع في تشكيل الوحدات القتالية بصفة موحدة، فكانت كل وحدة تدعى فيلق و هو يضم 527 جندي و ضباط ووحدة التسليح، و عين لكل وحدة قطاع عملها و بدأت في العمل ضد القوات الفرنسية المرابطة على الحدود و التي تحرس الخطوط المكهربة[3].

كما قامت بإنشاء مكتب تقني أسند الإشراف عليه إلى الضباط الفارين من الجيش الفرنسي مثل محمد زرقيني**، سليمان هوفمان، و محمد بوتلة، و تم تعيين فارين آخرين مثل حمو بوزادة و مصطفى شلوفي في مصلحة التسليح و آخرين مثل النقيب بن عبد المؤمن و الملازمين الأولين بورنان و العربي بلخير في إدارة مراكز التدريب، و تم ترقية الملازم الأول عبد القادر شابو الذي كان يشرف على معسكر

([1]): عبد الرزاق بوحارة، منابع التحرير أجيال في مواجهة القدر، تر: صالح عبد النوري، تقديم زهور ونيسي، دار القصبة للنشر، الجزائر 2006، ص- ص 279-280.

([2]): محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 194.

(*): عمل في الجيش الفرنسي في منصب نائب ضابط، حارب في الهند الصينية و بعد عودته منها انظم إلى جيش التحرير الوطني في القاعدة الشرقية، عضو لجنة المنطقة الشمالية سنة 1960، مسؤول مركز قيادة الجزائر عام 1964، عضو اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني ما بين (1964-1965)، عضو مجلس الثورة (1965-1967)، ترك الجيش في ديسمبر 1967 بعد أن ساند الزبيري ضد بومدين. أنظر: محمد حربي مصدر سابق، ص 348.

([3]): مصطفى هشماوي، مصدر سابق، ص- ص 186-187.

(**): عضو المكتب التقني لهيئة الأركان(1960-1962)، أصبح بعد الاستقلال مسؤول إقليم ورقلة العسكري، ثم مفتش للجيش، عين وزيرا للبريد ما بين (1977-1979)، و عضو في اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني عام 1979. أنظر: محمد حربي، مصدر سابق، ص 349.

الزيتون قرب غار ديماو إلى عضو في قيادة المنطقة الشمالية في الوقت نفسه مع ضابطين مجاهدين و هما الشاذلي بن جديد* و بن أحمد عبد الغني[1].

و قد نجح بومدين في فرض الانضباط في الحدود الشرقية و أصبحت الوحدات تخضع إلى قيادة موحدة و مركزة بعدما كانت تدين بالولاء إلى مسؤوليها المباشرين، و استطاع أن يتجاوز النعرات الإقليمية و القبلية التي كانت سائدة في صفوف الوحدات بدمج و مزج وحدات الولاية الثانية، الثالثة و الرابعة المجمدة على الحدود بجنود و ضباط القاعدة الشرقية، و إعادة نشر الوحدات في مناطق جغرافية جديدة[2]، و بهذا تمكن بومدين من جمع شمل جيش الحدود الشرقي الذي أصابته حركات التمرد و العصيان بالشلل و حوله على منوال شبيهه بشقه الغربي، إلى جيش منضبط و خاضع بشكل مباشر لقيادة هيئة الأركان العامة، ما سمح بارتفاع تعداد الجيش على الحدود الشرقية و الغربية إلى أكثر من 25 ألف جندي و ظهور أسلحة جديدة ذات مفعول قوي أصبحت ترعب القوات الفرنسية[3].

و يرى رابح لونيسي أن تشكيل هيئة الأركان الموحدة كان بمثابة ضربة قاضية للباءات الثلاث خاصة بوصوف الذي اعتقد في البداية أن صعود بومدين إلى قيادة أركان الجيش سيكون في صالحه لأن بومدين صنيعته، فيكون بذلك أداته للوصول إلى السلطة بعد الإستقلال، و خفي على بوصوف مبدأ أن كل صنيعة تتمرد على صانعها خاصة إذا كانت الصنيعة شخصية قوية و ذكية كبومدين[4].

و يضيف رابح لونيسي قائلا بأن اجتماع العقداء العشر في 1959، ثم المجلس الوطني للثورة الجزائرية عام 1960، نقطة تحول هامة في مسيرة الثورة و الجزائر عموما، لأنه أضعف الباءات الثلاث و أدى إلى صعود جيل عسكري جديد بقيادة هواري بومدين، الذي اكتشف في هذا الاجتماع ضحالة

(*): ولد سنة 1929 ببوثلجة (الطارف)، انظم إلى الثورة سنة 1955، عضو لجنة منطقة العمليات الشمالية (1960)، عين في منصب مسؤول إقليم قسنطينة العسكري (1963-1964)، ثم لإقليم وهران(1964-1979)، عضو مجلس الثورة (1965-1979)، رئيس للجمهورية ما بين (1979-1992). أنظر: محمد حربي، مصدر سابق، ص 355.

(1): عبد الحميد براهيمي، مصدر سابق، ص 48.

(2): الشاذلي بن جديد، مذكرات الشاذلي بن جديد، ج1، تحرير عبد العزيز بوباكير، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011، ص 151.

(3): مصطفى هشماوي، مصدر سابق، ص 187.

(4): رابح لونيسي، مرجع سابق، ص 44.

و ضيق أفق السياسيين، فاقتنع أنهم لا يستحقون قيادة الثورة، و قد أشار بومدين إلى ذلك في تقرير لقيادة الأركان العامة بتاريخ 15 جويلية 1961 حيث يقول " **إن اجتماع العقداء العشر سمح إلى بعضنا بأخذ صورة عن عمق السرطان الذي ينخر ثورتنا** "، و أصبح الجيش يطالب بحقه في الممارسة السياسية و اعتبر نفسه الضامن الوحيد للثورة[1]، خاصة أمام المشاكل الكبيرة التي كانت تتخبط فيها الحكومة المؤقتة بعد فترة قصيرة من انخراطها في مسار المفاوضات و التسوية مع فرنسا[2].

المبحث الثالث: الصراع بين هيئة الأركان و الحكومة المؤقتة

بتأسيس هيئة الأركان العامة، تغيرت جميع الشروط التي كانت لصالح نفوذ و سيطرة الباءات الثلاث كريم بلقاسم و بوصوف و بن طوبال، و ذلك بصعود جيل عسكري جديد لقيادة الجيش يختلف كل الاختلاف في أساليبه و أفكاره عن هؤلاء الثلاثة، فبعد أن كانت الوحدات القتالية مشتتة بين ثلاث قيادات، أصبحت بإنشاء هذه الهيئة خاضعة بشكل منظم إلى زعيم واحد هو هواري بومدين[3]، ففور انتهاء هذا الأخير من توحيد الجيش بدأ يتطلع للسلطة[4].

و كان أول صدام بين هيئة الأركان و الحكومة المؤقتة و من ورائها اللجنة الوزارية للحرب بسبب السلطة على ولايات الداخل، فقيادة الأركان كانت تعتبر أن الولايات خاضعة لسلطتها ما دامت قيادة عامة لجيش التحرير، و على اللجنة الوزارية للحرب أن تتعامل معها على هذا الأساس[5]، و أن تضع تحت تصرف هيئة الأركان المساعدات التي تخصصها للولايات و هي التي تقوم بإيصالها إلى الداخل[6]

([1]): رابح لونيسي، مرجع سابق، ص 44.
([2]): عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 415.
([3]): حكيمة شتواح، مرجع سابق، ص 109.
([4]): صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، د ط، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009، ص 483.
([5]): مريم شويحات، الصراع بين الحكومة المؤقتة و قيادة هيئة الأركان العامة (1960،1962)، مجلة قضايا تاريخية، ع 01، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، 2016، ص 234.
([6]): صالح بلحاج، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956 – 1965، مرجع سابق، ص 60.

غير أن اللجنة الوزارية للحرب اعتبرت هذا الأمر من صلاحياتها، و أن هيئة الأركان المقيمة في الخارج لا يمكنها أن تشرف إلا على جيش الحدود و ليس لها سلطة على الداخل[1].

و تطور الخلاف بين الطرفين بعد ضغط اللجنة الوزارية للحرب على الحكومة المؤقتة لإصدار قرار يقضي بدخول هيئة الأركان إلى الجزائر، و حددت لها تاريخ 31 مارس 1961 كآخر أجل للالتحاق بالداخل[2].

و قد اعتبرت هيئة الأركان هذا القرار مناورة، حيث إما تقبل بالدخول و تفقد بذلك سيطرتها على جيش الحدود و إما أن ترفض، و بذلك تفقد مصداقيتها في الداخل و تسيئ إلى سمعتها في أوساط الجنود لأنها ستظهر بمظهر الرافض للكفاح في الداخل و الخائف من العودة إليه[3]، ثم إن دخول هيئة الأركان العامة يؤدي إلى احتمالين:

- صعوبة اجتياز خطي شال و موريس خاصة بعد استشهاد العقيد لطفي، لذا فقضية الوصول إلى الداخل رهان غير مضمون العواقب[4].

- قد يترتب عن دخول هيئة الأركان رفض قادة الداخل توجيههم و تسييرهم من قادة الخارج[5].

لأجل هذا لم تطبق هيئة الأركان العامة أوامر اللجنة الوزارية للحرب، و راحت تطبق القرارات المترتبة عن اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية دون الرجوع إلى اللجنة الوزارية للحرب كتجنيد الأطباء و الطلبة بالجيش و تعبئتهم سياسيا[6].

و يبرز الرائد علي منجلي عضو قيادة الأركان العامة سبب احتقان الأوضاع بقوله" **إن ما زاد الطين بلة رفض الحكومة المؤقتة دعوة المجلس الوطني للثورة للانعقاد في وقته المحدد أي جانفي**

(1): محمد حربي، مصدر سابق، ص 222.

(2): جمال بلفردي، علاقة جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية و الغربية بهيئات الثورة الأخرى و بالزعماء التاريخيين، مجلة المصادر، ع 21، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010، ص 203.

(3): محمد حربي، مصدر سابق، ص-ص 222-223.

(4): صالح بلحاج، مرجع سابق، ص-ص 60-61.

(5): محمد حربي، مصدر سابق، ص 223.

(6): المصدر نفسه، ص 223.

1961 على أبعد تقدير، و الذي كانت تنتظره هيئة الأركان العامة بفارغ الصبر لإثارة القرارات التي أقسم المشاركون على تطبيقها في طرابلس 1960، و لكنها بقيت حبرا على ورق."[1]

و خلال هذه الوضعية المتوترة وقع حادث كان السبب المباشر في تفجير الأزمة بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان العامة، إنه حادث الطائرة الفرنسية (أف 84) التي أسقطت في 21 جوان 1961 من قبل قوات هيئة الأركان و تم أسر طيارها" فريديريك لاقيارد" بالقرب من معسكر التدريب ملاق بالتراب التونسي[2].

و بما أن الحادث وقع فوق الأراضي التونسية، فقد تدخلت الحكومة الفرنسية لدى حكومة بورقيبة تطالبها بإعادة الطيار فتدخلت هذه الأخيرة بدورها لتطالب الحكومة الجزائرية المؤقتة بذلك، و أمام إصرار هيئة الأركان على عدم إطلاق سراح الأسير، قامت حكومة تونس بفرض حصار تمويني على الحدود[3] و بعد أيام من التردد تمكن رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس[4] من إقناع بومدين بتسليم الطيار للعقيدين بن طوبال و بوصوف شخصيا، الذين أكدا لبومدين أثناء اجتماعهما به في مقر القيادة العامة بغار ديماو أن التونسيين سيعلنون في وسائل الإعلام عن تمرد هيئة الأركان العامة على الحكومة المؤقتة، و عند خروجهما رافقهما بومدين بمفرده ليعود لمساعديه بعد قليل و الدموع تنسكب من عينيه و هو يقول " **لقد قدمت استقالتي**"[5].

و للتعبير عن رفضهم لسياسة الحكومة المؤقتة و مواقفها قدم كل من بومدين و مساعديه قايد أحمد و علي منجلي استقالتهم يوم 15 جويلية 1961[6]، أرفقوها بمذكرة مطولة[7] إلى رئيس الحكومة

---

(1): محمد عباس، رواد الوطنية، شهادات تاريخية، ط 2، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2004، ص 410.
(2): سعد بن البشير العمامرة، هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978، ط 1، دار قصر الكتاب، الجزائر، 1997، ص 31.
(3): علي كافي، مصدر سابق، ص 260.
(4): يذكر فرحات عباس أن الحكومة المؤقتة قد قررت حال رفض بومدين قائد هيئة الأركان العامة تسليم الطيار أن يعتقل، و يحاكم ثم يعدم. أنظر:, Farhat Abbas, L'indépendance confisquée 1962-1978 édition Flannarion, Paris, 1984, P 198
(5): سعد بن البشير العمامرة، مرجع سابق، ص 31.
(6): محمد حربي، مصدر سابق، ص 225.
(7): مذكرة الاستقالة منشورة في كتاب: Mohamed Harbi, Les Archives De La Révolution Algérienne,Ed , Jeu ne Afrique, 1981, P 322

المؤقتة، طرحوا من خلالها جميع الأسباب و الوقائع التي أدت بهم إلى إصدار هذا القرار، مبرزين بأن توقيف مهامهم من قيادة الجيش لا يعني هروبا من المسؤولية، بل هو يكشف بوضوح عن الأخطاء الخطيرة المرتكبة باسم الثورة، و المتمثلة في روح التعصب و اللامبالاة متهمين في ذلك الحكومة المؤقتة بضعفها و التوائها في اتخاذ القرارات المصيرية، و ببروز الطموحات الشخصية بين أعضائها التي أدت إلى إنكار المبدأ الأساسي الذي قامت عليه الثورة و هو الجماعية[1]، كما طلبوا في هذه المذكرة من الحكومة المؤقتة ضرورة إشراك جميع أعضاء المجلس الوطني للثورة و الزعماء الخمسة المعتقلين للتحكيم في مختلف القضايا المطروحة[2].

و قد رفض رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس هذه الاستقالة حرصا منه على إبقاء الخلافات خفية دون الجهر بها[3]، لكن أعضاء هيئة الأركان اعتبروا قرارهم هذا لا رجعة فيه و رحلوا إلى ألمانيا[4] ألمانيا[4] و لكي يضمن هواري بومدين ولاء الجيش له رغم رحيله شكل قيادة بالنيابة لهيئة الأركان العامة تتكون من النقيب" سي عبد القادر "عبد العزيز بوتفليقة، و النقيب زرقيني بالإضافة إلى النقيبين عبد الرحمن بن سالم قائد المنطقة الشمالية للعمليات العسكرية الشرقية، و موسى بن أحمد[5].

و في تلك الأجواء المكهربة و المتسمة بانعدام الثقة بين الحكومة المؤقتة و هيئة أركان الجيش و أمام التهديدات الفرنسية باللجوء إلى تقسيم الجزائر في حال فشل المفاوضات، كان من الضروري دعوة المجلس الوطني للثورة للانعقاد لإيجاد حلول لذلك و النظر في تلك العراقيل و المشاكل التي أصبحت تعاني منها الثورة، و تم تحديد انعقاد الدورة بطرابلس في الفترة ما بين 9 و 27 أوت 1961[6].

([1]): حكيمة شتواح، مرجع سابق، ص 111.
([2]): مريم شويحات، مرجع سابق، ص 236.
([3]): جمال بلفردي، مرجع سابق، ص 207.
([4]): رابح لونيسي، مرجع سابق، ص 46.
([5]): محمد حربي، مصدر سابق، ص 236.
([6]): محمد شبوب، مرجع سابق، ص 74.

تم مناقشة قضيتين أساسيتين في هذه الدورة هما: المفاوضات و القيادة[1]، كما تم انتخاب بن خدة رئيسا للحكومة[2]، عوضا عن فرحات عباس، أما كريم بلقاسم فإن المجلس أبقاه نائبا للرئيس، و عوضه عن حقيبة الخارجية بوزارة الداخلية، و طرحت قضية دخول الأجهزة القيادية للثورة إلى داخل البلاد، فانقسم الحاضرون إلى تيارين، تيار يرى أنه يجب الدخول الفوري و الكامل للحكومة المؤقتة، و جيش الحدود و آخر يرى أن هذا الأمر صعب و إذا تم تطبيقه يكون على مراحل و بالتدرج[3].

و لمعالجة ذلك تم اقتراح تشكيل لجنة تعمل على ربط العلاقات بين الداخل و الخارج[4]، و توجيه توجيه أمر من المجلس الوطني للثورة إلى قيادة الأركان بالتراجع عن استقالتها[5]، و هو الأمر الذي استجابت له هذه الأخيرة في أوائل نوفمبر 1961، حيث رجعت إلى مقرها و هي أقوى من ذي قبل، و على كل حال فإن الخلاف رغم خطورته، فإنه بقي على مستوى القيادة، و لم يكن له تأثير كبير على المقاتلين و لا على العاملين في الميدان السياسي، و كانت العمليات مستمرة و المفاوضات مع فرنسا متواصلة و لعل فرنسا في ذلك الوقت لم تكن هي في وضع أحسن من الجزائريين، فكانت حركة العصيان في الجيش و الوضع الاجتماعي متدهور و يهدد في الحكومة الفرنسية، و لعل ذلك هو الذي ترك كل طرف يجد ليصل الى حل ينهي به مشاكله أثناء المفاوضات، و لو أن هذه الأخيرة ستؤدي إلى صدام جديد بين هيئة الأركان و الحكومة المؤقتة[6].

([1]): سعد دحلب، مصدر سابق، ص 150.
([2]): أنظر الملحق رقم: 05
([3]): محمد شبوب، مرجع سابق، ص 75.
([4]): حكيمة شتواح، مرجع سابق، ص 114.
([5]): محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 362.
([6]): مصطفى هشماوي، مصدر سابق، ص 194.

المبحث الرابع: أزمة صائفة 1962

بعد تصويت أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية في الاجتماع المنعقد بطرابلس ما بين 22 إلى 27 فيفري 1962، على مشروع نص اتفاقيات إيفيان و توصل الطرفين الجزائري و الفرنسي إلى اتفاق وقف إطلاق النار ابتداء من منتصف نهار 19 مارس 1962 ضمن شروط و ضمانات محددة قبل بها الطرفين[1] رأت هيئة الأركان في تلك الشروط [2] تنازلا خطيرا من الجانب الجزائري لصالح فرنسا و أن فرنسا كانت ترمي من توقيع هذه الاتفاقية إلى تأسيس نظام استعماري جديد في الجزائر بعد الاستقلال[3] في حين اعتبرتها الحكومة المؤقتة على لسان رئيسها بن خدة نصرا كبيرا لها[4].

و مع دخول قرار وقف إطلاق النار حيز التنفيذ ابتداء من 19 مارس 1962، جاءت فكرة عقد مؤتمر يحدد و ينظم البلاد التي أصبحت قاب قوسين أو أدنى من نيل استقلالها، فكان مؤتمر طرابلس هو الحل الوحيد للنظر في كل تلك الخلافات[5].

عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية دورة استثنائية ما بين 27 ماي إلى غاية 06 جوان 1962 بالقاعة المخصصة لاجتماعات مجلس الشيوخ[6] بالعاصمة الليبية طرابلس، حضره وزراء الحكومة المؤقتة

(1): بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر إتفاقيات إيفيان، تع: لحسن زغدار، محل العين جبائلي، مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص- ص 37-38.

(2): من بين جملة الشروط التي اعترضت عليها هيئة الأركان و انتقدتها: - إنشاء جيش يطلق عليه اسم قوة محلية مكونة من 40 ألف جندي يؤطرهم ضباط و ضباط صف جزائريون مازالوا في الخدمة في الجيش الفرنسي سنة 1962، و ضباط فرنسيون يعملون في إطار التعاون الفني.- احتفاظ الجيش الفرنسي بقاعدة مرسى الكبير مدة 15 عاما، و كذلك قاعدة عين أكر لمواصلة التجارب النووية الفرنسية. – الإبقاء على الجهاز الإداري القائم و المكون من 80 ألف موظف منهم 65600 فرنسي و 14400 جزائري. للمزيد ينظر: عبد الحميد براهيمي، مصدر سابق، ص- ص 56-57.

(3): المصدر نفسه، ص 56.

(4): بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 39.

(5): مصطفى هشماوي، مصدر سابق، ص 203.

(6): انظر الملحق رقم: 06

المؤقتة قادة هيئة الأركان العامة، أعضاء مجالس الولايات و أعضاء فدرالية فرنسا، تونس و المغرب[1]، بلغ عددهم 52 عضوا[2].

كان الهدف العام من وراء هذا الاجتماع الاستثنائي هو المصادقة على أسس برنامج سياسي لبناء الجزائر بعد الاستقلال ثم انتخاب قيادة جديدة تشرف على المرحلة الانتقالية لحين تنظيم مؤتمر تقييمي[3] و تمثلت وثيقة العمل الأساسية في مشروع برنامج تم تحريره بالحمامات بتونس[4]، و هي الوثيقة التي سوف تعرف بميثاق أو برنامج طرابلس بعد المصادقة عليه[5].

ورغم الاختلاف الواضح بين قادة الثورة إلا أن المصادقة على برنامج طرابلس كان بالإجماع و دون أي مناقشة، إذ لم يغير منه حرف واحد، و بهذا طويت وثيقة ذات أهمية قصوى في مستقبل البلاد، ذلك لأن ما كان يستحوذ على العقول يومئذ هو انتخاب المكتب السياسي[6].

و عند طرح مسألة انتخاب قيادة جديدة للنقاش انقسم الحاضرون و برز رأيان متضاربان حول تفسير ما جاء في المادة 18 من الفصل الرابع من القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني و التي تنص على " **تتكفل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالسلطة التنفيذية للدولة الجزائرية حتى التحرير الكامل للتراب الوطني و إقامة مؤسسات نهائية**"، فرأي قال بالإبقاء على الحكومة المؤقتة حتى انتخاب مجلس تأسيسي، و آخر طالب بتعيين قيادة جديدة مباشرة بعد الاعتراف الفرنسي بالسيادة الوطنية[7]، أمام أمام هذا التضارب عارض بوضياف فكرة تعيين قيادة جديدة، و اقترح تكوين قيادة سياسية و عسكرية تتكون من 7 إلى 10 أشخاص تشرف على جيش التحرير في الداخل و الخارج و تضم من بين

([1]): علي هارون، خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962، تر: الصادق عماري، آمال فلاح، مراجعة : مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر الجزائر، 2003، ص- ص 14-15.
([2]): أنظر الملحق رقم 07.
([3]): رابح لونيسي، مرجع سابق، ص 57.
([4]): محمد حربي، مصدر سابق، ص 271.
([5]): علي هارون، مصدر سابق، ص 12.
([6]): علي كافي، مصدر سابق، ص- ص 288-289.
([7]): رابح لونيسي، مرجع سابق، ص 57.

عناصرها أعضاء من مجالس الولايات، لكن بومدين و علي منجلي رفضا هذه الفكرة[1]، فتدخل أحمد بن بلة و اقترح قائمة تضم سبعة أسماء و هم السجناء التاريخيون (بن بلة، حسين آيت أحمد، محمد بوضياف، رابح بيطاط، محمد خيضر)، بالإضافة إلى محمدي السعيد و الحاج بن علال تكون بمثابة قيادة جديدة للثورة، لكن كريم بلقاسم رد عليه باقتراح قائمة تضم تسع أسماء و هم بن بلة، حسين آيت أحمد، محمد بوضياف، محمد خيضر، رابح بيطاط بالإضافة إلى الباءات الثلاث و معهم سعد دحلب[2]، فتقرر إجراء تصويت على القائمتين، فحصلت قائمة بن بلة على 33 صوت و قائمة كريم بلقاسم على 31 صوت من أصل 66 صوت[3].

و نشير هنا إلى أن عملية التصويت تلك قد سادتها الفوضى و الغموض، بسبب الاختلاف حول صحة بعض وكالات التصويت التي أخذها بعض الحاضرين عن الغائبين في المؤتمر، حيث عمت الفوضى داخل قاعة الاجتماع وغادر الكثير من التاريخين المؤتمر دون التوقيع على محضره، و كان على رأس المغادرين رئيس الحكومة بن خدة[4].

و قد برز جليا أثناء هذا الاجتماع انقسام قادة الثورة الى حلفين متصارعين، حلف تمثله الحكومة المؤقتة و الولايتين الثانية و الثالثة ومنطقة الجزائر المستقلة (Z.A.A) و فدرالية فرنسا، و الآخر يتزعمه بن بلة المدعم من طرف هيئة الأركان و الولايات الأولى و الخامسة و السادسة، و بعض الشخصيات التاريخية كفرحات عباس، أحمد فرانسيس و أحمد بومنجل إلى جانب أعضاء من لجنة 22 التاريخية مثل الزبير بوعجاج، محمد مرزوقي، عثمان بلوزداد[5]، و لأجل تقوية تحالفها، سعى كل حلف إلى استقطاب

(1): حكيمة شتواح، مرجع سابق، ص- ص 126-127.
(2): مصطفى هشماوي، مصدر سابق، ص 207.
(3): المصدر نفسه، ص- ص 207-208.
(4): محمد شبوب، مرجع سابق، ص 79.
(5): حكيمة شتواح، مرجع سابق، ص 132.

كافة الولايات بالداخل، و ردا على هذا قررت ولايات الداخل تنسيق العمل فيما بينها للخروج بقرار موحد و ذلك من خلال اجتماع عام لكافة الولايات[1].

و بهذا انتقل الصراع بين الحكومة المؤقتة و قيادة الأركان العامة إلى صراع بين مجموعة تلمسان بقيادة الثنائي بن بلة و بومدين، و مجموعة تيزي وزو بقيادة كريم و بوضياف[2]، و وصل إلى حد الصدام المسلح عندما قامت القوات الموالية لمجموعة تلمسان بالهجوم على الولاية الثانية و ضمها إليها[3] كما أعطى بن بلة الأمر إلى القوات الموالية له بالزحف على العاصمة يوم 3 أوت 1962 فاصطدمت بقوات الولاية الثالثة و الرابعة عند مداخل البويرة، المدية و البليدة، ليسقط أكثر من ألف جزائري في مواجهات دامية بين الأخوة، فخرج الشعب الجزائري إلى الطرقات و الشوارع ينادي بإيقاف التقاتل رافعا شعار " 7 سنين براكات "، و بفضل ذلك توصلت الأطراف المتصارعة إلى اتفاق ينهي الاقتتال، و يسمح بدخول قوات بن بلة و بومدين إلى العاصمة، و تم في 13 أوت 1962 تنصيب المكتب السياسي الذي شكله بن بلة[4]، و كلف بمهمة التحضير لانتخابات المجلس التأسيسي و الذي أعلن عن تشكيله في يوم 20 سبتمبر 1962 برئاسة فرحات عباس، هذا الأخير قام بإعلان ميلاد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 26 سبتمبر 1962، كما أعلن عن تعيين بن بلة رئيسا لأول حكومة جزائرية مستقلة[5].

و في الأخير نخلص إلى أن اجتماع العقداء العشر كانت له انعكاسات كبيرة على مسار الثورة فبقدر ما أعاد هيكلة و تنظيم الثورة و خلق مؤسسات قيادية جديدة لها كهيئة الأركان العامة، بقدر ما بدأت الصراعات بين القادة السياسيين و العسكريين بعده، خاصة أن القادة العسكريين رأوا ضعف و وهن السياسيين في هذا الاجتماع و تفككهم فبدأوا يخططون للوصول إلى الحكم و اعتبروا أنفسهم الأحق به.

([1]): حكيمة شتواح، مرجع سابق، ص 132.
([2]): علي هارون، مصدر سابق، ص 165.
([3]): رابح لونيسي، مرجع سابق، ص 63.
([4]): محمد شبوب، مرجع سابق، ص 80.
([5]): رابح لونيسي، مرجع سابق، ص 67.

خـــاتـمـــة

يعد اجتماع العقداء العشر محطة هامة في تاريخ الثورة التحريرية، فمن خلال تتبع أحداث هذا الموضوع توصلنا إلى عدة نتائج، يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- بالرغم من الأهمية الكبيرة لمؤتمر الصومام و دوره في إنشاء هيئات قيادية للثورة و ذلك بإقراره لهيئتين قياديتين واحدة تشريعية تتمثل في المجلس الوطني للثورة الجزائرية و أخرى تنفيذية تتمثل في لجنة التنسيق و التنفيذ، إلا أن بعض الخلافات قد ظهرت للعلن بين بعض القادة و ذلك نتيجة اقرار أولوية السياسي على العسكري، والداخل على الخارج وسرعان مازال ذلك الخلاف بفضل الحنكة و الارادة التي تحلى بها قادة جيش وجبهة التحرير الوطني.
- مر تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالقاهرة في 19 سبتمبر 1958 بأوضاع صعبة داخليا وخارجيا، خاصة بعد مجيء الجنرال شارل ديغول و شروعه في تطبيق جملة من الخطط السياسية و العسكرية و الاقتصادية، بهدف القضاء على الثورة و تكريس فكرة الجزائر فرنسية.
- رغم النجاحات التي حققتها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على المستوى الخارجي خاصة في مسألة تدويل القضية الجزائرية و كسب الدعم المادي و المعنوي للثورة إلا أنها عرفت عدة أزمات خطيرة كادت أن تعصف بها، على رأسها محاولة محمد العموري الانقلابية و اجتماع عقداء الداخل إلى جانب حادثة اغتيال عميرة علاوة و استقالة لمين دباغين.
- هيمن الباءات الثلاث على مختلف مؤسسات الثورة مما خلق جوا من التوتر والصدامات من جهة، ومع نقص التموين من جهة أخرى استدعى وجوب اجتماع طارئ لحل مشكلاتها وتجاوز كل ما من شأنه أن يقف حاجزا في معركة التحرير.

- اجتمع العقداء العشر بالعاصمة التونسية أواخر سنة 1959 من أجل مناقشة مشاكل القيادة و اصلاح المؤسسات، خاصة بعد عجز الحكومة المؤقتة عن أداء مهامها كتوفير السلاح للداخل و اختراق خطي شال و موريس و الوقوف في وجه مخطط شال العسكري.
- شهد اجتماع العقداء العشر خلال جلساته المختلفة صراعا حادا بين أعضائه و الذي يمكن أن نعتبره استمرارا للصراع الذي نشط بعد مؤتمر الصومام، و تجدد مع تأسيس الحكومة المؤقتة، و تواصل في فترات لاحقة خاصة في المجالس الوطنية للثورة و حتى مع تأسيس هيئة الأركان العامة.
- شكلت القرارات المتخذة في اجتماع العقداء العشر نقطة تحول هامة في مسار الثورة التحريرية و ذلك من خلال إعادة بعث مجلس وطني جديد للثورة الجزائرية و بتركيبة جديدة تميزت بالنزعة الإيديولوجية المتشابهة و تأكد ذلك في اجتماع طرابلس في الفترة الممتدة من ديسمبر 1959 إلى جانفي 1960.
- كان من أهم النتائج الايجابية لاجتماع العقداء العشرة بروز نخبة عسكرية جديدة تمثلت في قيادة هيئة الأركان العامة، و التي لعبت دورا كبيرا في توحيد جيش الحدود و تنظيمه، و أيضا في توفير السلاح للداخل عن طريق اختراق خطي شال و موريس.
- بعد ظهور هيئة الأركان العامة، برز نوع من الصراع الحاد مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على زعامة الثورة، فكان كل طرف يتهم الآخر بتقاعسه عن أداء مهامه، فكانت قضية الطيار الفرنسي الأسير و المفاوضات مع فرنسا بداية لتأزم الأوضاع بين الطرفين، حيث وصلت إلى حد تقديم هواري بومدين لاستقالته.
- إن ما حدث في مؤتمر طرابلس عام 1962، يعتبر انحرافا حقيقيا عن مبادئ أول نوفمبر 1954، و ذلك بسبب رغبة كل طرف في الزعامة و قيادة البلاد بعد الاستقلال و هو ما أدى إلى وقوع أزمة صائفة 1962.

- أن الاجتماعات والمؤتمرات المنعقدة خلال الثورة التحريرية كانت إيجابية على الرغم من أن أجواء بعضها ساده نوع من الصراع الذي أفرز عن تكتلات وتوجهات كانت لها بعض الاثار السلبية، والتي لم تؤثر على مجرى الأحداث داخل صفوف جيش وجبهة التحرير الوطني، وهي أمور طبيعية تحدث في أي ثورة من ثورات حركات التحرر في العالم.

الملاحق

المـــــــلـــــحق رقـــم : 01

أعضاء الحكومة المؤقتة الأولى للجمهورية الجزائرية

في يوم 19 سبتمبر 1958 قررت لجنة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرير الوطني الجزائري تشكيل أول حكومة جزائرية مؤقتة في القاهرة، وتتكون هذه الحكومة من :

1 – رئيس مجلس الحكومة ..... فرحات عباس

2 – نائب رئيس الحكومة ووزير القوات المسلحة ... كريم بلقاسم

3 – نائب رئيس الحكومة (في السجن) ..... احمد بن بلة

4 – وزراء الدولة (المسجونين في فرنسا) ..... حسين آيت احمد

بيطاط رابح

محمد بوضياف

محمد خيضر

5 – وزير الشؤون الخارجية ..... محمد الأمين دباغين

6 – وزير التسليح والتموين ..... محمود الشريف

7 – وزير الداخلية ..... لخضر بن طوبال

8 – وزير الإتصالات والإستخبارات ..... عبد الحفيظ بوصوف

9 – وزير شؤون شمال إفريقيا ..... عبد الحميد مهري

10 – وزير الشؤون الإقتصادية والمالية ..... احمد فرنسيس

11 – وزير الإعلام ..... محمد يزيد

12 – وزير الشؤون الإجتماعية ..... بن يوسف بن خدة

عمار بوحوش، مرجع سابق، ص584.

المـــــلـــــحق رقـــم : 02

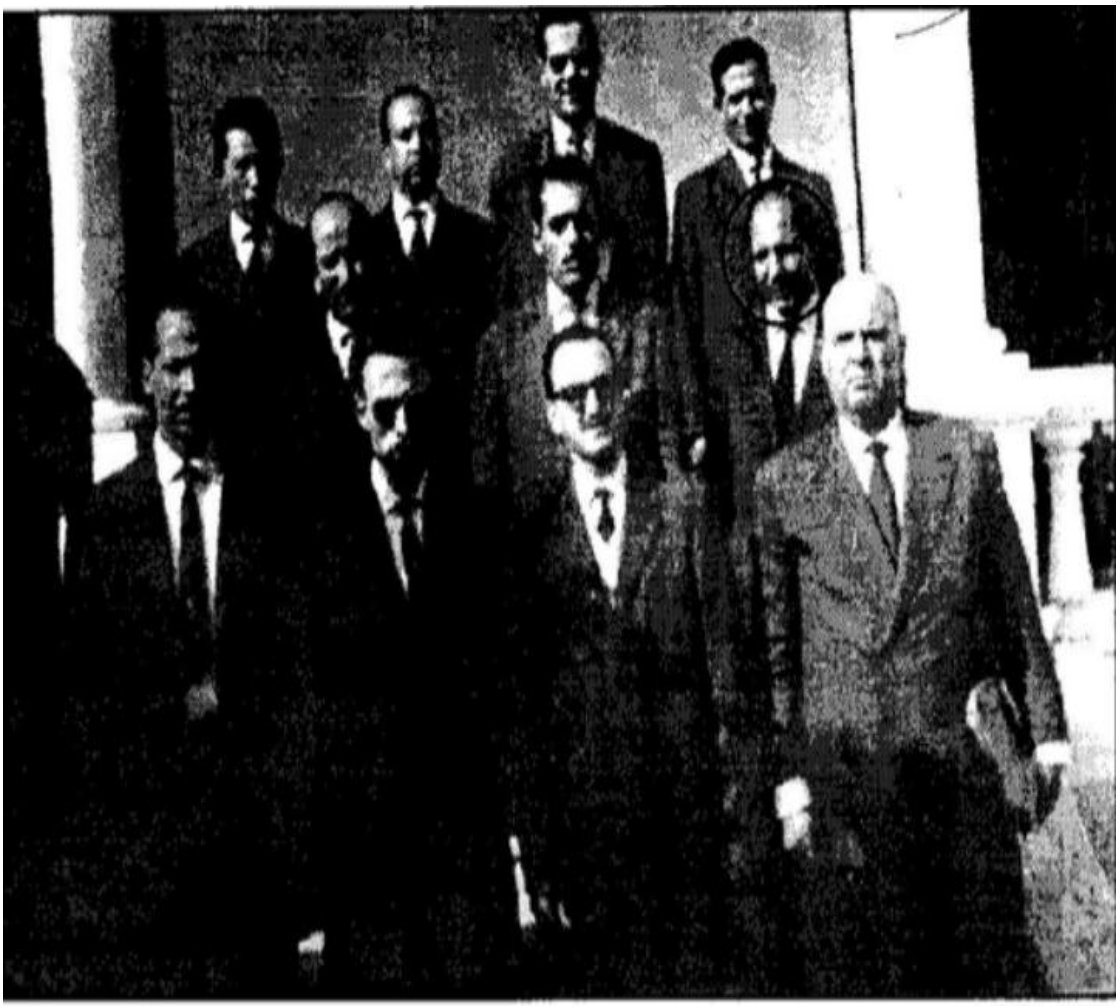

صورة العقداء العشر يرافقهم خليفة لعروسي

علي كافي، مصدر سابق، ص 251

المـــــــلـــــحق رقـــــم : 03

تركيبة المجلس الوطني للثورة (1959-1960)

1- عبيدي الحاج لخضر	20- فرانسيس أحمد
2- عباس فرحات	21- هارون علي
3- عدلاني عمار	22- قاسي(رائد)
4- بن عودة بن مصطفى عمار	23- كافي علي(عقيد)
5- بن شريف أحمد	24- قايد أحمد(رائد)
6- بن خدة بن يوسف	25- خير الدين
7- بن نوي مصطفى	26- كريم بلقاسم
8- بن سالم نور الدين	27- منجلي علي(رائد)
9- بن طوبال لخضر	28- مهري عبد الحميد
10- بن يحيى محمد	29- محمدي السعيد
11- بوعزيز رابح	30- أوعمران عمر
12- بن داود عمر	31- أوصديق عمر
13- بومدين هواري	32- رجاي عمر
14- بومنجل أحمد	33- السواعي علي
15- بوصوف عبد الحفيظ	34- سويسي عبد الكريم
16- دحلب سعد	35- محمد يزيد
17- دهيليس سليمان(العقيد صادق)	36- الزبيري الطاهر
18- دباغين بن علي (العقيد لطفي)	37- زراري رابح
19- لواج محمد بن أحمد(الرائد الطاهر)	

Mohamed Harbi, Op, cit ;P544

المـــــــلـــــحق رقـــم : 04

أعضاء الحكومة المؤقتة الثانية برئاسة فرحات عباس جانفي 1960

الأعـــضـــــــاء	المـــــــهـــــام
فرحات عباس	رئيس الحكومة
كريم بلقاسم	نائب الرئيس و وزير الخارجية
بن بلة أحمد	نائب الرئيس
آيت أحمد حسين	وزير الدولة
بوضياف محمد	وزير الدولة
خيضر محمد	وزير الدولة
محمدي السعيد	وزير الدولة
بن طوبال لخضر	وزير الداخلية
بوصوف عبد الحفيظ	وزير التسليح و الاستخبارات
مهري عبد الحميد	وزير الشؤون الاجتماعية و الثقافية
فرانسيس أحمد	وزير الشؤون الاقتصادية و المالية
محمد يزيد	وزير الإعلام

Mohamed Harbi, Op, cit ;P545

الملـــــحق رقـــم : 05

الحكومة المؤقتة الثالثة للجمهورية الجزائرية

في الفترة الممتدة من 9 إلى 27 أوت 1961 إجتمع أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس، وقرروا تشكيل حكومة مؤقتة ثالثة تتكون من القادة الآتية أسماؤهم:

1 – رئيس مجلس الحكومة ووزير المالية والشؤون الإقتصادية .. بن يوسف بن خدة
2 – نائب رئيس الحكومة ووزير الداخلية .... كريم بلقاسم
3 – نائب رئيس الحكومة (في السجن) ..... احمد بن بلة
4 – نائب رئيس الحكومة (في السجن) ..... محمد بوضياف
5 – وزير الداخلية ..... لخضر بن طوبال
6 – وزير دولة ..... محمدي سعيد
7 – وزير دولة (في السجن) ..... حسين آيت احمد
8 – وزير دولة (في السجن) ..... رابح بيطاط
9 – وزير دولة (في السجن) ..... محمد خيضر
10 – وزير الشؤون الخارجية ..... سعد دحلب
11 – وزير التسليح والإستخبارات ..... عبد الحفيظ بوصوف
12 – وزير الإعلام ..... محمد يزيد

عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 587

الملـــــحق رقـــم : 06

ترتيب المؤتمرين في قاعة مجلس الشيوخ بالعاصمة طرابلس

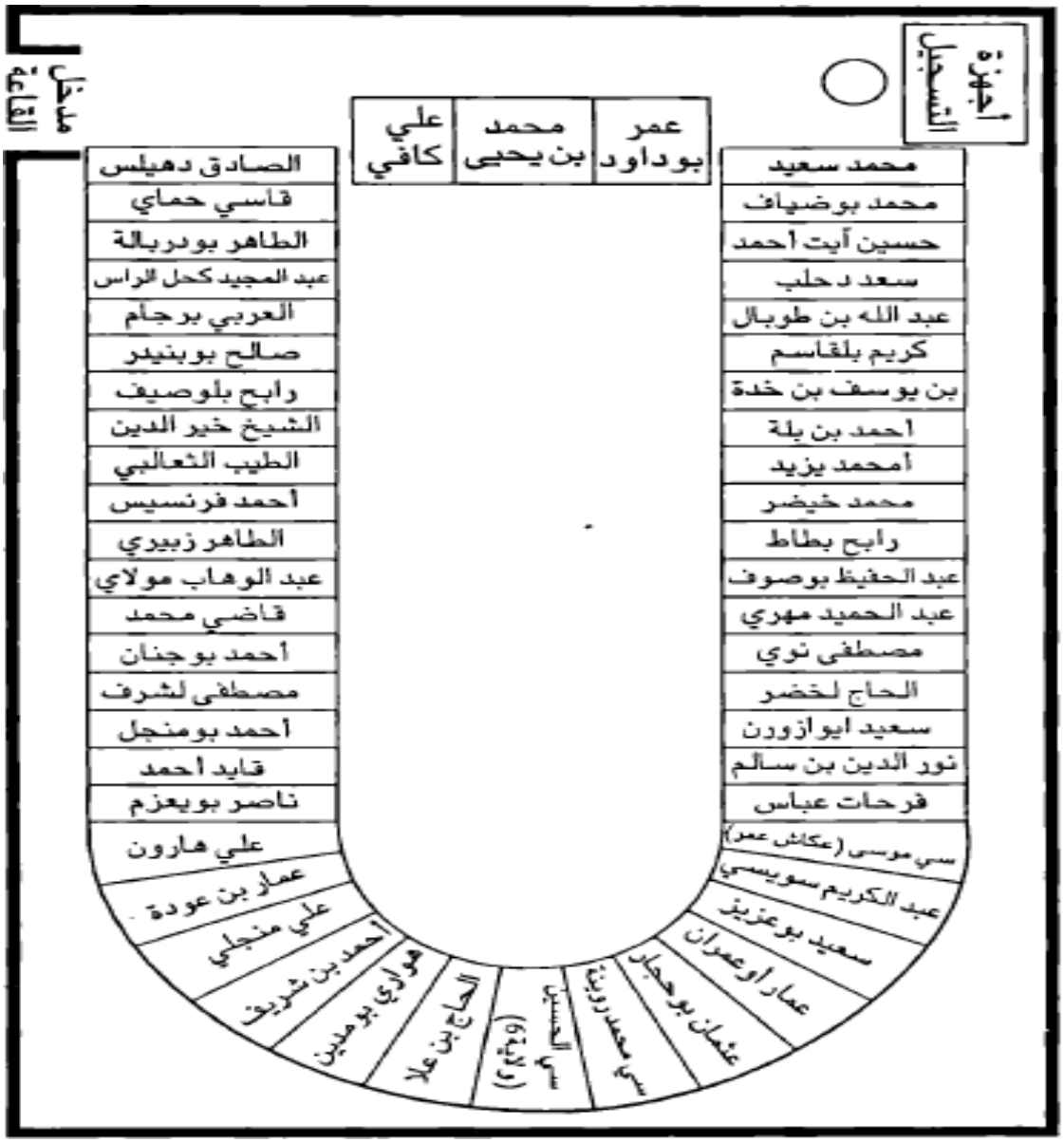

علي هارون، مصدر سابق، ص 18

المـــــــلـــــحق رقـــم : 07

أعضاء المجلس الوطني للثورة(27 ماي- 06 جوان 1962)

1- محمد بن يحيى	رئـــيـسـا
2- عمر بوداوود	مسؤول فيديرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني
3- علي كافي	عقيد و قائد سابق للولاية الثانية جالس على يمين الرئيس
4- سعيد محمدي	وزير في الحكومة المؤقتة
5- محمد بوضياف	نائب رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
6- حسين آيت أحمد	عضو في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
7- سعد دحلب	وزير الشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
8- عبد الله بن طوبال	وزير بدون مهمات محددة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
9- كريم بلقاسم	نائب رئيس و وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
10- بن يوسف بن خدة	رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
11- أحمد بن بلة	نائب رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
12- محمد يزيد	وزير الإعلام في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
13- محمد خيضر	وزير بدون حقيبة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
14- رابح بيطاط	وزير بدون حقيبة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
15- عبد الحفيظ بوصوف	وزير التسليح و الاتصالات العامة في الحكومة المؤقتة
16- عبد الحميد مهري	وزير الشؤون الاجتماعية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
17- مصطفى نوي	رائد سابق للولاية الأولى
18- الحاج لخضر لعبيدي	عقيد سابق و قائد للولاية الأولى
19- سعيد ايوازوران (بريوش)	رائد سابق للولاية الثالثة
20-نور الدين بن سالم	مسؤول فيديرالية جبهة التحرير الوطني بالمغرب
21- فرحات عباس	رئيس سابق للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
22- عمار عكاش(سي موسى)	رائد سابق للولاية الرابعة
23- عبد الكريم سويسي	عضو اللجنة الفدرالية لجبهة التحرير الوطني بفرنسا
24- سعيد بوعزيز	عضو اللجنة الفدرالية لجبهة التحرير الوطني بفرنسا
25- عمر أوعمران	عقيد و قائد سابق للولاية الرابعة
26- بن حدو بوحجر	عقيد و قائد للولاية الخامسة
27- محمد روينة	عضو مجلس الولاية السادسة
28- سي الحسين	مندوب عن الولاية السادسة
29- الحاج بن علا	مسؤول سابق عن منطقة وهران

30- هواري بومدين	عقيد و قائد هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني
31- أحمد بن الشريف	عقيد و قائد سابق للولاية الرابعة
32-علي منجلي	رائد و عضو هيئة الأركان العامة و نائب العقيد هواري بومدين
33-عمار بن عودة	عقيد و رائد سابق للولاية الثانية
34- علي هارون	عضو اللجنة الفدرالية لاتحادية الجبهة بفرنسا
35- مختار بويعزم(ناصر)	عضو لجنة الولاية الخامس العامة
36- أحمد قايد(الرائد سليمان)	عضو هيئة الأركان العليا و نائب العقيد بومدين
37- أحمد بومنجل	عضو المجلس الوطني للثورة
38- مصطفى لشرف	عضو المجلس الوطني للثورة
39- أحمد بوجنان(عباس)	عضو لجنة الولاية الخامسة
40- محمد قاضي(بوبكر)	عضو لجنة الولاية الخامسة
41- ابراهيم مولاي(عبد الوهاب)	عضو الجنة الولائية الخامسة
42- الطاهر زبيري	عقيد و قائد الولاية الأولى
43- د. أحمد فرنسيس	وزير سابق للمالية في الحكومة المؤقتة
44- الطيب الثعالبي(سي علال)	مسؤول فيديرالية الجبهة بتونس
45- الشيخ خير الدين	مسؤول سابق لجمعية العلماء، عضو سابق في المجلس الوطني للثورة
46- رابح بلوصيف	عضو لجنة الولاية الثانية
47- صالح بوبندير(صوت العرب)	عضو لجنة الولاية الثانية
48- العربي برجام	عضو لجنة الولاية الثانية
49- عبد المجيد كحل الراس	عضو لجنة الولاية الثانية
50- الطاهر بودربالة	عضو لجنة الولاية الثانية
51- محمد حماي (الرائد قاسي)	قائد سابق للقاعدة العسكرية بتونس
52- سليمان دحيلس(العقيد الصادق)	عضو لجنة الولاية الرابعة

علي هارون، مصدر سابق ص- ص 15-17

قائمة المصادر

و المراجع

قـــائـــمـــة المـــصـــادر و الـــمـــراجـــع

أولا: المـصادر

أ/ باللـغة العربـية:

1- براهيمي عبد الحميد ، في أصل الأزمة الجزائرية (1958-1999)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2001 .

2- بن بلة أحمد، مذكرات أحمد بن بلة، تر: العفيف الأخضر ، منشورات دار الآداب، بيروت.

3- بن جديد الشاذلي، مذكرات الشاذلي بن جديد، ج1، تحرير عبد العزيز بوباكير، دار القصبة للنشر الجزائر، 2011.

4- بن عمر مصطفى، الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر2007 طبعة خاصة وزارة المجاهدين.

5- بن يوسف بن خدة ، نهاية حرب التحرير في الجزائر إتفاقيات إيفيان، تع: لحسن زغدار، محل العين جبائلي، مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.

6- بو حارة عبد الرزاق، منابع التحرير أجيال في مواجهة القدر، تر: صالح عبد النوري، تقديم زهور ونيسي، دار القصبة للنشر، الجزائر،2006.

7- بورقعة لخضر، شاهد على اغتيال الثورة، ط1، شركة دار الأمة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر 1990.

8- تقية محمد، حرب التحرير في الولاية الرابعة، تر: بشير بولفراق، دار القصبة للنشر، الجزائر 2012.

9- الجزائري مسعود ، مشاريع ديغول في الجزائر، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.

10- حربي محمد، جبهة التحرير الوطني الأسطورة و الواقع، تر: كميل قيصر داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية ودار الكلمة للنشر، لبنان 1983.

11- دحلب سعد، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.

12- الديب فتحي، عبد الناصر و ثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984.

13- ديغول شارل، مذكرات الأمل (التجديد 1958-1962)، تر: سموحي فوق العادة، مراجعة، أحمد عويدات، منشورات لعويدات، لبنان، 1971.

14- كافي علي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946 - 1962 دار القصبة للنشر و التوزيع، الجزائر، 1999.

15- المدني أحمد توفيق، حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية، ج 3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1982.

16- هارون علي، خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962، تر: الصادق عماري، آمال فلاح، مراجعة: مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.

17- هشماوي مصطفى، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة، الجزائر.

ب/ باللغة الأجنبية:

18- Abbas Farhat, L'indépendance confisquée 1962-1978, édition Flannarion, Paris, 1984.

19- Abbas Ferhat, Autopsie D'une Guerre L'Aurore, Présentation de Abderrahmane Rebahi, Alger- Livres Editions, Alger, 2011.

20- Benyoucef Benkhedda, L'Algérie à L'indépendance, La crise De 1962, Dahlab Edition, Alger

21- Courriere Yves, La guerre D'Algérie (1958-1962) L'heure Des Colonels, Les Feux Du Désespoir, Edition Robert La Affont, Paris, 1990.

22- Harbi Mohamed ,Le FLN mirage et réalité, des origines à la prise du pouvoir 1945-1962, NAQE, ENAL, Alger 1993.

23- Mohamed Harbi, Les Archives De La Révolution Algérienne, Ed, Jeune Afrique, 1981.

ثانيا : المراجع

24- معمري خالفه، عبان رمضان، تعريب : زينب زخروف، ط2، منشورات شالة، الجزائر، 2008.

25- إحدادن زهير، المختصر في الثورة الجزائرية 1954-1962، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع الجزائر.

26- أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956 – 1962 دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

27- بلحاج صالح، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956 – 1965م ، ط1، دار قرطبة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2006.

28- بلحاج صالح، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009.

29- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي بيروت، 1997.

30- بوضربة عمر، تطور النشاط الديبلوماسي للثورة الجزائرية 1954-1960، دار الإرشاد للنشر والتوزيع الجزائر، 2013.

31- الزبيري محمد العربي و آخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومه، الجزائر 2007.

32- الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر (1942-1992)، ج2، دار هومة، الجزائر2000.

33- سعيدي وهيبة، الثورة الجزائرية و مشكلة السلاح (1954-1962)، دار المعرفة، الجزائر، 1994.

34- عباس محمد، خصومات تاريخية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2010.

35- عباس محمد، رواد الوطنية، شهادات تاريخية، ط 2، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع الجزائر 2004.

36- عباس محمد، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر 2007.

37- العسلي بسام ، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، ط2، دار النفائس، بيروت 1986.

38- علوي محمد، قادة ولايات الثورة الجزائرية 1954-1962، ط1، دار علي بن زيد للطباعة والنشر الجزائر، 2013.

39- العمامرة سعد بن البشير، هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978، ط 1، دار قصر الكتاب الجزائر، 1997.

40- قندل جمال، خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية 1957-1962، دار الضياء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

41- لونيسي ابراهيم، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة الجزائرية 1954 - 1962، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر،2015.

42- لونيسي رابح، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين، دار المعرفة، الجزائر.

ثالثا: الرسائل الجامعية

43- خيثر عبد النور، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية(1954-1962)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2006-2006.

44- شبوب محمد، اجتماع العقداء العشرة من: 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959 ظروفه، أسبابه وانعكاساته على مسار الثورة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران 2009-2010.

45- شتواح حكيمة، المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة التحريرية (1954-1962)، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، الجزائر، 2000-2001.

46- شوقي عبد الكريم، دور القائد عميروش في الثورة الجزائرية (1954 - 1962)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2001 2002.

47- مقلاتي عبد الله، العلاقات الجزائرية - المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962) أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008.

48- ميلودي سهام، علاقة الحكومة المؤقتة بقيادات جيش التحرير الوطني(سبتمبر 1958-مارس 1962) مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران، 2011.

رابعا :الدوريات و النشريات:

49- برشان محمد، استراتيجية الثورة الجزائرية في مواجهة أزمة التسليح (1958-1962)، مجلة الساورة للدراسات الانسانية والاجتماعية، ع 8 كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة طاهري محمد، بشار 2018.

50- بلعالية ميلود، المذكرات الشخصية لشارل ديغول (الحرب والأمل) وكتابة تاريخ الجزائر، مجلة تاريخ العلوم، ع 13، جامعة الجلفة، 2020.

51- بلفردي جمال، علاقة جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية و الغربية بهيئات الثورة الأخرى و بالزعماء التاريخين، مجلة المصادر، ع 21، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحرك الوطني و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010.

52- بن شرقي حليلي، مخطط شال خلال الثورة التحريرية الجزائرية 1958-1959 مجلة تاريخ المغرب العربي، ع 7، مخبر الوحدة المغاربية عبر التاريخ، جامعة الجزائر 2.

53- بورغدة رمضان، عرض الجنرال ديغول لسلم الشجعان و تقرير المصير و تأثيراتهما على الثورة الجزائرية، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، ع 02، معهد العلوم الاجتماعية والانسانية 2008.

54- سلامي هجيرة، مذكرات الراحل فرحات عباس ودورها في كتابة تاريخ الجزائر، مجلة تاريخ العلوم ع 13، جامعة الجلفة، 2020.

55- شويحات مريم، الصراع بين الحكومة المؤقتة و قيادة هيئة الأركان العامة(1960، 1962)، مجلة قضايا تاريخية، ع 01، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، 2016.

56- مقلاتي عبد الله، العقيد لخضر بن طوبال قائدا أو منظرا للثورة الجزائرية، المجلة التاريخية الجزائرية العدد03، جامعة محمد بوضياف المسيلة.

57- مقلاتي عبد الله، محمد العموري ومؤامرة العقداء محاولة إعادة قراءة منعرج حاسم في تاريخ الثورة الجزائرية، مجلة أفكار و آفاق، المجلد 04 العدد 05، جامعة المسيلة، 2015.

58- نايت قاسي إلياس، الوضع السياسي للجزائر(1960-1961)، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية مج 2، ع3، الجزائر، جانفي 2014.

خامسا: القواميس و الموسوعات

59- تميم آسيا، الشخصيات الجزائرية "100 شخصية"، دار المسك للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

60- حداد بوبكر، شخصيات وطنية، الزيتونة للإعلام وللنشر، الجزائر.

61- شرفي عاشور، قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)، تر: عالم مختار، دار القصبة للنشر الجزائر.

فـــهرس

الأعـــــلام

فهرس الأعلام

أ

أوصديق عمر 18، 46
اوعمران عمر 10، 12، 27، 28، 40
آيت أحمد حسين 09، 49 ،62
الديب فتحي 10، 16

ب

بلخير العربي 53.
بلقاسم كريم 10، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 31،28، 32، 38، 42، 46، 47، 48، 50، 55، 59، 62 .
بلوزداد عثمان 62.
بن أحمد موسى 58.
بن بلة أحمد 08، 09، 10، 38، 39، 49، 62، 63.
بن جديد الشاذلي 54.
بن خدة بن يوسف 11، 14، 32، 45، 46، 49، 59، 60، 62.
بن سالم عبد الرحمن 58.
بن علال الحاج 62.
بن عودة عمار 08.
بن عودة مصطفى 09.
بوالصوف عبد الحفيظ 09، 32، 37، 46.
بوتفليقة عبد العزيز 58.
بوتلة محمد 53.
بورقيبة الحبيب 17، 57.
بورنان 53.
بوزادة حمو 53.
بوضياف أحمد 09، 38، 40، 49، 61، 62، 63.
بوعجاج الزبير 62.
بوقرة محمد 17.
بومدين هواري 15 ، 28، 39، 47، 50، 51، 52، 54، 55، 56، 57، 58، 62، 63.

بيطاط رابح 62.
لخضر بن طوبال 12، 15، 16، 17، 31، 32، 38، 46، 48، 49، 50، 55، 57، 58.

خ

خيضر محمد 09، 62.

د

دهيليس سليمان 15.
ديكاس 18.
دحلب سعد 11، 47، 48.
دباغين الأمين 15، 29، 30، 31، 33.
ديغول شارل 21، 25.

ر

زرقيني محمد 53، 58.
عز الدين زراري 50، 51.

س

سي الحواس 17، 18، 19.

ش

شابو عبد القادر 53.
شال 24، 25، 26، 27.
شلوفي مصطفى 53.

ع

عبد الغني أحمد 54.
عواشرية 16.
عميرة علاوة 29، 30، 31، 32، 33، 36.
عبد الناصر جمال 31، 32.
عباس فرحات 15، 29، 30، 31، 33
عميروش آيت حمودة 17، 18، 19
عبان رمضان 07، 08، 09، 11، 12، 13، 18.

ف

فرانسيس أحمد 62.

ق

قايد أحمد 50، 51، 57.

ك

كابوية ابراهيم 29، 30.

كافي علي 08، 12، 14، 15، 16، 17، 36، 39، 45.

ل

لكحل مصطفى 16.

لونيسي رابح 54.

لاقيارد فريديريك 57.

لحاج لخضر 15، 17، 18.

لطفي 15، 17، 40، 56.

لعموري محمد 16، 29، 30.

م

ماسو 25.

محمدي السعيد 15 ، 32، 47، 49، 50، 62.

مرزوقي محمد 62.

منجلي علي 42، 50، 51، 56، 57، 62.

مهري عبد الحميد 49.

موريس 27.

ن

نواورة 16.

هـ

هوفمان سليمان 53.

ي

يزيد محمد 14، 33، 49.

يازوران سعيد 15، 41.

فهرس الأماكن

فهرس الأماكن

أ

القاهرة 08 ، 10، 11، 14،22، 30، 32، 33، 39، 45.

المغرب الأقصى 12، 32، 49.

العراق 16، 33.

الكاف 17.

البويرة 63.

البليدة 63.

المدية 63 .

الجزائر العاصمة 11، 63.

ت

تلمسان 40،63.

تونس 32، 33، 34، 36، 37، 41، 43، 52، 57، 61.

س

سويسرا 40.

ط

طرابلس 37، 40، 42، 45، 57، 58، 60، 61.

ع

عنابة 09، 27.

غ

غار ديماو 54، 57.

ك

الكاف 17 .

الفـــهـــرس

فـــهـــرس الـــمـــــــوضـــوعـــــات

شكر و عرفان

قائمة المختصرات

مقدمة .....أ

الفصل التمهيدي : أوضاع الثورة قبيل اجتماع العقداء العشرة.....07

1- الصراع بين القادة السياسيين و العسكريين.....07

2- وفاة عبان رمضان والخلاف بين الباءات الثلاث.....11

3- تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة 19 سبتمبر 1958.....14

4- مؤامرة العقداء نوفمبر 1958.....16

5- اجتماع عقداء الداخل ديسمبر 1958.....17

الفصل الأول : أسباب اجتماع العقداء العشر.....21

المبحث الأول: المشاريع الديغولية للقضاء على الثورة.....21

المبحث الثاني: قادة الداخل ومشكل التسليح.....26

المبحث الثالث: الصراع داخل الحكومة المؤقتة.....29

الفصل الثاني: حيثيات اجتماع العقداء العشرة و نتائجه.....36

المبحث الأول: الإطار الزماني والمكاني للاجتماع وشروط المشاركة فيه.....36

المبحث الثاني: الحاضرون في الاجتماع.....37

المبحث الثالث: قرارات اجتماع العقداء العشر 42

الفصل الثالث: انعكاسات اجتماع العقداء العشر على الثورة.....45
المبحث الأول: اجتماع المجلس الوطني للثورة(1959- 1960).....45
المبحث الثاني: تأسيس هيئة الأركان العامة.....51
المبحث الثالث: الصراع بين هيئة الأركان و الحكومة المؤقتة.....55
المبحث الرابع: أزمة صائفة 1962 60
خاتمة **65**
الملاحق.....**69**
فهرس الأعلام.....86
فهرس الأماكن.....90
فهرس الموضوعات.....92

الملخص

الملخص:

لعل من أبرز نتائج مؤتمر الصومام في 20أوت1956 أن أصبحت الثورة التحريرية أكثر تنظيما على الرغم من بعض الصعوبات التي واجهتها على الميدان بعد تكثيف العدو الفرنسي لسلسلة خططه الممنهجة للقضاء عليها، مما زاد في تعقيد الأمور على الصعيد الداخلي خاصة في مجال التموين والتمويل منذ تشييد خطي شال وموريس، مما استدعى بقيادة الثورة الى عقد اجتماع طارئ في اواخر سنة 1959 أطلق عليه اسم اجتماع العقداء العشرة والذي عقد في العاصمة التونسية تونس.

تم عقد الاجتماع في الفترة بين 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959م من أجل تجاوز بعض الخلافات البسيطة وتقريب وجهات النظر بين مختلف القادة وإيجاد الحلول للمشاكل التي واجهت الثورة من جهة و الرد على المشاريع الديغولية من جهة أخرى، و من القرارات التي خرج بها الاجتماع هو تشكيل مجلس وطني جديد للثورة واستئناف العمليات العسكرية ضد المصالح الحيوية الفرنسية تحت قيادة هيئة الاركان العامة والتي نجحت في تنشيط الجبهة الداخلية وجبهة جيش الحدود على الرغم من بعض التعقيدات التي تم تجاوزها نظرا للحس الوطني الذي تحلت به قيادات جيش وجبهة التحرير الوطني.

الكلمات المفتاحية: الثورة، العقداء، الاجتماع، الأزمة، هيئة الأركان.

الملخص:

Abstract

Perhaps one of the most prominent outcomes of the 'Somam Conference' which was held on August 20th, 1956 was that the Algerian revolution became more organized. This is despite some of the difficulties encountered on the field after the French forces systematically intensified a series of measures to eliminate the liberation movement. This scheme had subsequently entailed internal issues, especially on the level of supply and funding since the construction of the Schall and Morris lines. Hence, at the end of the year 1959, an emergency meeting was held in the Tunisian capital, Tunis to discuss these matters. This assembly was called the 'meeting of the ten colonels'.

The meeting was held in the period between August 11th and December 16th of the same year. It aimed to overcome some minor differences, bring the views of the various leaders closer, find solutions to the problems that faced the revolution on the one hand, and respond to Gaullist projects on the other. One of the decisions that the meeting came out with is the formation of a new National Council for the Revolution in addition to the resumption of military operations against vital French services under the leadership of the General Staff. In fact, the latter managed to revitalize the internal as well as the frontier army fronts despite some complications which were overcome due to the devotion and patriotic sense of the leadership of the National Liberation Front and the Liberation Army.

Keywords: revolution, colonels, meeting, crisis, the General Staff.